الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور

كلية العلوم الطبيعة والحياة

قسم علوم الأرض والكون

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمية الشعبة جغرافيا وتهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضرية

الموضوع

# تدفقات الهجرة في ولاية الجلفة وآثارها على التوسعات العمرانية في المراكز الحضرية

## – دراسة حالة مدينة الجلفة –

من إعداد:

- حنيشي أيمن

تحت إشراف:

د/–شينون ساعد

لجنة المناقشة:

الأستاذ: بن داود تناح رئيسا

الأستاذ: رابحي بدر الدين ممتحنا

الموسم الجامعي

2024-2023

# شكر وعرفان

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا نعمة العلم وخص أحد نهج جنته لطالب العلم ونحمده حدا كثيرا

طيبا مباركا على أن وفقنا ف إنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان، وخالص التقدير والاحترام إلى أستاذنا الفاضل" الدكتور **شينون ساعد** "الذي

أشرف علينا طيلة انجاز هذا العمل المتواضع بنصائحه وإرشاداته القيمة ونتمنى أن يجعلها الله في ميزان

حسناته.

ونشكر كل من ساهم ف إثراء هذا العمل من قريب أو بعيد .

إن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا

.

# إهـــــداء

الصلاة والسلام على خير النبيين مُحَمَّد بن عبد الله صل الله عليه وسلم.

إلى القلب الذي برحمته رعاني، وجه تبسم إذا رآني إلى نبع الحنان أمي العزيزة " **حنيشي الحاجة** " .

إلى أبي الغالي يا من حملت اسمك بكل فخر " **حنيشي بوبكر** " .

إلى العائلة الكبيرة منهم البعيد والقريب

إلى من تقاسمت معهم الحلوة والمر إلى دفعة شعبة جغرافيا وتهيئة الإقليم.

إلى جميع الأساتذة والزملاء بالكلية – جامعة زيان عاشور –

## قائمة الجداول:

**الجدول رقم 1:** التغيرات الشهرية للتساقط في بلدية الجلفة مابين 1999 -2018م.....31
**الجدول رقم 2:** التغيرات الحرارية في بلدية الجلفة ما بين 1999-2018م.....32
**الجدول رقم 3:** التغيرات الشهرية لسرعة الرياح في بلدية الجلفة ما بين 1999-2018م.....32
**الجدول رقم 4:** بلدية الجلفة تطور عدد السكان بين 1966-2008.....35
**الجدول رقم 5:** التطور العددي لأنماط السكن لبلدية الجلفة (2008/1987).....42
**الجدول رقم 6:** تطور عدد القطع الأرضية الموزعة في مدينة الجلفة بين 1979-1955.....44
**الجدول رقم 7:** تطور المساكن حسب المناطق لبلدية الجلفة.....47
**الجدول رقم 8:** درجة تجهيز المسكن بالشبكات المختلفة.....50
**الجدول رقم 9:** تطور معدل شغل المسكن في مدينة الجلفة.....53
**الجدول رقم 10:** تطور معدل شغل الغرفة للفترة 1998/1987.....53
**جدول رقم 11:** الهجرة الوافدة نحو بلدية الجلفة من بلديات ولاية الجلفة.....59
**جدول رقم 12:** الهجرة الخارجة من بلدية الجلفة نحو بلديات ولاية الجلفة.....60
**جدول رقم 13:** صافي الهجرة لبلدية الجلفة.....61

## قائمة الأشكال:

**الشكل رقم 1:** توزيع أنماط السكن بمدينة الجلفة حسب إحصاء مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (2008).....46
**الشكل رقم 2:** تطور عدد المساكن في بلدية الجلفة حسب المناطق.....48
**الشكل رقم 3:** صافي الهجرة لولاية الجلفة.....61

**قائمة الصور:**

**صورة رقم 1:** صورة جوية لموقع واد الحديد بالنسبة للمدينة.....63
**صورة رقم 2:** صورة جوية لمدينة الجلفة.....65
**صورة رقم 3:** حي بن السعيد.....69
**صورة رقم 4:** حي الزريعة .....69
**صورة رقم 5:** حي بنات بالأكحل.....70

**قائمة الخرائط:**

**خريطة رقم 1:** الموقع الإداري لبلدية الجلفة.....26
**خريطة رقم 2:** شبكة الطرق لمدينة الجلفة.....58

# الفهرس

إهـــداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الصور

قائمة الخرائط

المقدمة العامة .....2

الفصل الأول

المفاهيم العامة حول الهجرة

مقدمة: .....6

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة .....7

1/- تعريف الهجرة .....7

2/-أنواع الهجرة.....7

2-1/- أنواع الهجرة حسب البعد المكاني.....7

2-2/- أنواع الهجرة حسب البعد الزمني.....8

2-3/- أنواع الهجرة حسب الرغبة.....8

3/- أسس تصنيف الهجرات.....8

4/- الهجرة الداخلية.....9

4-1/- طريقة دراسة الهجرة الداخلية.....10

4-2/- أنواع الهجرة الداخلية .....10

5/- أهمية دراسة الهجرة..... 10
6/- مصادر بيانات الهجرة..... 11
8-/ العوامل المؤثرة في الهجرة ..... 12
9/- مراحل الهجرة من الريف للمدينة ..... 12
10/- أسباب الهجرة ..... 13
11/- عوامل الطرد والجذب للسكان في الريف والمدن ..... 14
12/- نتائج الهجرة من الريف للمدن ..... 15
أولا: النتائج الديموغرافية تلخص تأثيرات الهجرة إلى المدنعلى البنية الديموغرافية للمجتمعات:
..... 15
ثانياً : النتائج الاقتصادية للهجرة من الريف للمدن ..... 16
ثالثاً: النتائج الاجتماعية للهجرة من الريف للمدن ..... 16
13/- المشاكل التي ترتبت على النمو الهائل للمدن..... 17
المبحث الثاني: الهجرة الداخلية في الجزائر ..... 17
1/- المتغيرات الخاصة بدراسة الهجرة الداخلية..... 18
2/- الهجرة الداخلية في الجزائر وأثرها في دينامية المجال ..... 19
3/- تحليل عام لوضعية الهجرة الداخلية في الجزائر: ..... 22
خاتمة: ..... 23

الفصل الثاني

الخصائص الطبيعية والسكانية لبلدية الجلفة

مقدمة: ..... 25

المبحث الأول: الخصائص الطبيعية..... 27
1-1/- الخصائص المجالية..... 27
1-2/-الخصائص الجيولوجيا ..... 28
1-3/- التضاريس..... 29
1-4/- المناخ..... 31
1-5/- الشبكة المائية والفيضانات..... 33
1-6/- العوائق و المساعدات ..... 33
1-6-1/- العوائق ..... 33
1-6-2/- المساعدات..... 34
المبحث الثاني: الدراسة السكانية. ..... 35
2/- الدراسة السكانية ..... 35
2-1/- التطور السكاني ..... 35
2-2/- التركيب الاقتصادي..... 37
2-3/- الكثافة السكانية..... 37
خاتمة ..... 39

الفصل الثالث

التوسع العمراني لبلدية الجلفة

مقدمة ..... 41
1/- التوسع الحضري ..... 42
2/- تحليل النسيج العمراني ..... 47

2-1/- تطور الحظيرة السكنية ..... 47
2-2/- درجة تجهيز المسكن ..... 50
3.2.3 شبكة تصريف المياه ..... 51
2-3/- الكثافة السكنية ..... 51
2-4/- معدل شغل المسكن ..... 52
2-5/- معدل شغل الغرفة ..... 53
2-6/- لوظيفة التجارية ..... 54
2-7/- الأسواق التجارية ..... 54
2-8/- البيع بالتجزئة ..... 55
2-9/- التجارة بالجملة ..... 55
3/- الخدمات في مدينة الجلفة ..... 56
3-1/- الخدمات الإدارية ..... 56
3-2/- الخدمات الصحية ..... 56
3-3/- الخدمات الاجتماعية ..... 56
3-4/- الخدمات التعليمية ..... 57
3-5/- شبكة الطرق ..... 57
4/- الهجرة الداخلية في ولاية الجلفة من وإلى بلدية الجلفة ..... 59
4-1/- الهجرة الوافدة نحو بلدية الجلفة من بلديات الولاية ..... 59
4-2/- الهجرة الخارجة من بلدية الجلفة نحو بلديات الولاية ..... 60
4-3/- صافي الهجرة لبلدية الجلفة ..... 61

5/- مخطط التوسع العمراني لمدينة الجلفة ..... 62

5-1/- نواة المدينة ..... 62

5-2/- التوسع مدينة الجلفة حاليا ..... 63

الخاتمة: ..... 66

الفصل الرابع

تأثير الهجرة على الطابع العمراني واقتراحات تنظيم المجال لمدينة الجلفة

مقدمة ..... 68

1/- آثار الهجرة على الطابع العمرانيمدينة الجلفة ..... 69

2/- الحلول المقترحة لتنظيم المجال والعقار بالمدينة ..... 71

الخاتمة ..... 74

**الخاتمة**..... 76

قائمة المراجع

الملخص

# المقدمة العـامة

## المقدمة العامة:

لحركة السكان تأثير كبير على التوزيع والتكوين الاجتماعي والتركيبة الاقتصادية لمختلف المناطق، بما في ذلك المدن. وقد أدى ذلك إلى مشكلة مشتركة تواجهها العديد من المدن في جميع أنحاء العالم، وهي نزوح السكان من المناطق الريفية والقرى.

ونتيجة لذلك، نشأت مشاكل عديدة تسعى الحكومات في جميع أنحاء العالم جاهدة إلى إيجاد حلول لمعالجة ظاهرة الهجرة الداخلية هذه وتحقيق التوازن بين المقيمين من مختلف المناطق، وكذلك بين سكان المناطق الحضرية والريفية.

وتحظى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لهذه القضية بأهمية كبيرة وقد حظيت باهتمام الباحثين وصانعي السياسات والعاملين في مجال التنمية والتخطيط الحضري[1].

علاوة على ذلك، من المهم فهم الأهمية الإحصائية لهذه الظاهرة وانعكاساتها على التهيئة الحضرية الفعالة والتخطيط الاقتصادي.

وفي العديد من البلدان، بما في ذلك الدول النامية مثل الجزائر، تعد بيانات التعداد السكاني مصدرًا أساسيًا لدراسة أنماط الهجرة.

ولذلك، فإن تحليل هذه البيانات في الجزائر أتاح فرصة لدراسة حجم واتجاهات وخصائص الهجرة الداخلية. هدفنا في هذه المذكرة هو تقديم لمحة موجزة عن الهجرة الداخلية في ولاية الجلفة، مع الأخذ في الاعتبار موقعها الاستراتيجي وعدد سكانها الذي يزيد عن مليون نسمة.

ومن خلال دراسة مختلف المتغيرات وارتباطها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، يمكننا التعرف على واقع الهجرة من وإلى بلدية الجلفة واثارها على التوسعات العمرانية في المراكز الحضارية بالمدينة..

[1] د. محمد صبحي عبد الحكيم، دراسات في الجغرافيا العامة، ص 158.

استنادا إلى مرجعين رئيسيين هما: الإصدار رقم 331 الخاص بالهجرة الداخلية لدى المكتب الوطني للإحصاء لسنة 1998 وكذا الإصدار 159 السنة 2008.

**إشكالية:**

الهجرة تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل التوسعات العمرانية بفعل تحرك السكان نحو المناطق الحضرية بحثًا عن فرص العمل وتحسين المعيشة.

هذا التحول يفرض تحديات على البنية التحتية ويستلزم استراتيجيات تخطيط حضري مدروسة لتلبية احتياجات النمو السكاني من خلال هذا يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هي الآثار المترتبة عن نمط تدفقات الهجرة في مدينة الجلفة على التوسعات العمرانية في المدينة؟

ومن هنا تنبعث الاسئلة التالية:

1 –ما هي المفاهيم المتعلقة بظاهرة الهجرة؟

2– ماهي الخصائص الفيزيائية والبشرية لبلدية الجلفة ؟

3– ما هي الإجراءات المقترحة لتقليل الهجرة إلى الهجرة نحو المدينة ؟

**أسباب الاختيار :**

إن اختياري لهذا الموضوع تدفقات الهجرة وآثارها على التوسع العمراني لمدينة الجلفة إنما هو رغبتا مني لمحاولة الكتابة عن مسقط رأسي الجلفة والتي هي كمعظم باقي مدن الجزائر تفتقر إلى الدراسة والتخطيط زيادة إلى ما يشهده العالم من توسع و زيادة ديموغرافية والميكانيزمات لهذه العملية وما لهذه المتغيرات من دور في آفاق مدن العالم.

وبناءاعلى أهم هذه الأسباب الذاتية والموضوعية أبيت إلا أن أحاول في دراسة متواضعة التطرق إلى توسع مدينة الجلفة آملا من المولى تبارك وتعالى أن يوفقني في دراستي وأساتذتي الكرام.

**أهمية الموضوع:**

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع في حد ذاته و البحث في التوسع العمراني لمدينة الجلفة ، ثم أنه يمكننا من الإحاطة بمعالم هذه العملية ضف إلى أنه إثراء جديد في ميدان علم التهيئة لمدينة الجلفة .

أهداف البحث:

- معرفة إذا ما ان هذا التوسع قائم على أسس علمية وآثار الهجرة عليه.
- معرفة مدى هذا التوسع.

# الفصل الأول

# المفاهيم العامة حول الهجرة

**مقدمة:**

يسعى الأفراد عمومًا إلى تحسين جودة حياتهم، ولذلك يختار العديد منهم الهجرة إلى دول ومناطق جديدة يمكن أن تكون هذه الهجرة نتيجة للرغبة في تحسين الظروف المعيشية أو للهروب من الاضطرابات السياسية والحروب.

ومع ذلك، فإن الهجرة قد تؤثر على المهاجرين والدول المضيفة على حد سواء، يواجه المهاجرون صعوبات في التكيف مع الحياة في البلد الجديد، خاصة مع وجود اختلافات ثقافية واجتماعية. ظاهرة الهجرة الداخلية من القرى والأرياف إلى المدن تشكل تحديًا في كثير من البلدان، مما يتطلب تحليلًا لأسبابها واتجاهاتها ومؤثراتها. يرتبط ارتفاع معدلات الهجرة إلى المدن بالعوامل الاقتصادية والفرص العمل المتاحة، حيث يسعى المهاجرون إلى تحسين مستوى حياتهم ورفع مستوى معيشتهم في المدن.

تعد الجزائر من الدول المتأثرة بظاهرة الهجرة الداخلية، إذ يعيش غالبية سكانها في الأرياف والقرى، ويعملون بالزراعة وتربية الحيوانات، ومع استقلال البلاد انتقل الكثير منهم إلى المدن. ولم يتمكن من إيجاد حلول فعالة لمعالجة هذه الظاهرة، مما يؤدي في هذا السياق إلى عرض مفاهيم عامة حول الهجرة وأسبابها وعواقبها، مع التركيز بشكل خاص على واقع الهجرة الداخلية في الجزائر من خلال المبحث الثاني.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة

### 1/- تعريف الهجرة[1]:

تمثل الهجرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية مهمة، حيث ينتقل الأفراد أو المجموعات من مكان إقامتهم السابق إلى مكان جديد بغية الاستقرار والعيش لفترة طويلة.

ومن بين أنواع الهجرة المهمة ظاهرة الهجرة القروية إلى المدن، التي تؤثر على النسيج الاجتماعي للعديد من المجتمعات في العالم، بما في ذلك الدول العربية والعالم النامي. تعتبر مشكلة الهجرة إلى المدن قضية عالمية، حيث تختلف مدى تأثيرها وضغط المهاجرين على المدن من مكان إلى آخر.

وتشهد مدن الجزائر في السنوات الأخيرة زيادة في عدد الوافدين إليها، مما يؤدي إلى ظهور أحياء عشوائية على أطراف المدن، وهو ما يؤثر سلباً على البنية التحتية والبيئة الحضرية.

فالمهاجر هو كل فرد ينتقل من مكان إقامته السابق، سواء كان ذلك الريف أو القرية أو المدينة، إلى مكان جديد، سواء كانت قرية أو مدينة أخرى، وبذلك يكون قد حدث تغيير في محل إقامته المعتادة. ولا يُقتصر هذا التغيير على الحالات التي تحدث مرة واحدة خلال فترة حياة الفرد، بل يمكن أن يتكرر هذا التنقل عدة مرات على مدار الحياة.

### 2/-أنواع الهجرة:

#### 2-1/- أنواع الهجرة حسب البعد المكاني:

**الهجرة الداخلية:** تعني تنقل الأفراد من منطقة إلى أخرى داخل نطاق الدولة نفسها، دون تجاوز الحدود الوطنية.

**الهجرة الخارجية (الدولية):** تشير إلى انتقال الأفراد من دولتهم الأصلية إلى دولة أخرى، متجاوزين حدود الدولة التي يعيشون فيها سابقًا.

[1] سايح عزالدين، المختار في الجغرافيا، ص 55.

### 2-2/- أنواع الهجرة حسب البعد الزمني[1]:

**الهجرة الدائمة:** تتمثل في إقامة المهاجر في المكان الجديد بشكل دائم، دون نية للعودة إلى وطنه الأصلي.

**الهجرة المؤقتة:** تتمثل في إقامة المهاجر في المكان الجديد لمدة معينة، ثم يعود إلى وطنه بعد انتهاء هذه الفترة.

**الهجرة الموسمية:** تتم في مواسم محددة من السنة، مثل الصيف أو فصل الحصاد، حيث ينتقل المهاجرون إلى المناطق التي تحتاج إلى عمالة مؤقتة.

### 2-3/- أنواع الهجرة حسب الرغبة:

**الهجرة الاختيارية:** تتم بإرادة المهاجر نفسه، حيث يقرر الانتقال إلى مكان جديد بهدف تحسين مستوى المعيشة أو لأسباب شخصية أخرى.

**الهجرة الإجبارية:** تتم بفعل قوة خارجية تفرض على الأفراد أو الجماعات، دون إرادتهم، مثل الهروب من النزاعات المسلحة أو الاضطهاد أو الكوارث الطبيعية. مثال على ذلك هجرة الفلسطينيين نحو بلدان الجوار مثل الأردن وسوريا نتيجة للنزاع الفلسطيني مع الكيان الاسرائيلي.

## 3/- أسس تصنيف الهجرات

حرية الانتقال وتصنف الهجرة على أساس حرية الانتقال إجبارية واختيارية، وهناك من يميز بين الهجرة الاضطرارية والهجرة الإجبارية فالمهاجر قد يكون مضطر للهجرة، ولكن لديه بعض الحرية لاتخاذ القرار وتحديد وجهته أو المكان الذي يقصده.

• المجال الجغرافي وتصنف الهجرة بناءا على المجال الجغرافي إلى هجرة داخلية و هجرة خارجية أو دولية و تختلف الأولى عن الثانية في أن الهجرة الدولية مرتفعة التكاليف تحتاج

[1] د. محمد عبد الرحمن الشربوني، جغرافية السكان، مكتبة أنجلو المصرية، 1972، ص 150.

إلى استعداد نفسي للتكيف في منطقة الوصول التي تختلف في الغالب ثقافيا واجتماعيا عن الدولة التي سيهاجر منها.

• طبيعة مكان الأصل: تصنف الهجرة الداخلية على أساس طبيعة مكان الأصل والوصول إلى أنواع كثيرة من أهمها:

- الهجرة من الريف إلى المدينة.

- الهجرة من المدينة إلى المدينة.

- الهجرة من الريف إلى الريف.

- الهجرة من المدينة إلى الريف[1].

• المسافة تصنف الهجرة على أساس المسافة إلى هجرة طويلة المسافة وهجرة قصيرة المسافة.

• مدة الإقامة : تصنف الهجرة بناء على ذلك إلى ما يلي :

- الهجرة الدائمة.

- الهجرة المؤقتة.

- الهجرة الدورية.

## 4/- الهجرة الداخلية :

تعرف باسم التحضر وقد بدأت في أوربا بعد الثورة الصناعية ومازالت مستمرة في كل أنحاء العالم وتتجلى بوضوح في الدول النامية وتتميز بما يلي:

- تتم من المناطق الفقيرة إلى الغنية داخل الدولة.
- لا يوجد عقبات (لغة – مناخ ... الخ )

[1] د محمد عبد الرحمن الشرنوبي، جغرافية السكان مكتبة الأنجلو المصرية 1972 ص 164

- نفقاتها قليلة

بياناتها غير دقيقة لأنها لا تحتاج إلى تصريح.

**4-1/- طريقة دراسة الهجرة الداخلية :**

- مقارنة محل الميلاد بمحل الإقامة فإن اتفقا فلا يوجد هجرة وان اختلفا فهناك هجرة
- مقارنة بين الزيادة السكانية عامة والزيادة الطبيعية.

**4-2/- أنواع الهجرة الداخلية:**

أ/- الهجرة النازحة نزوح الأفراد من مكان لآخر داخل الدولة.

ب/- بالهجرة الوافدة قدوم الأفراد من مكان لآخر داخل الدولة.

ج/- الهجرة الصافية : الفرق بين الهجرة النازحة والوافدة.

د/-الهجرة العائدة وهي هجرة المواطن من مكان لآخر ثم عودته إلى موطنه الأصلي.

هـ/- الهجرة المؤقتة وهي هجرة المواطن من مكان لآخر بشكل مؤقت ثم العودة مرة أخرى.

- قد تكون الهجرة إيجابية إذا زاد عدد القادمين على عدد المغادرين وتكون سلبية إذا زاد عدد المغادرين على عدد القادمين ومنها يظهر إذا كانت المنطقة تخسر أم تكسب) سكان جدد.

## 5/- أهمية دراسة الهجرة:

الهجرة ليست مجرد حركة جغرافية بل هي ظاهرة شاملة تؤثر على الأفراد والمجتمعات على مستوى عدة جوانب. فهي ترتبط بالمكان والمجتمعات التي يتركونها والتي ينتقلون إليها، وتتأثر بعوامل جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية.

الهجرة الداخلية والخارجية تعكس الحركة السكانية داخل البلاد وبين البلدان، وتوفر فهمًا أعمق للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمعات.

الهجرة الاختيارية، بالمقابل، تظهر القدرة على اتخاذ القرارات وتحديد الطريق الذي يرغب الفرد في اتباعه، وتعكس تفاعلًا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان.

تأثيرات الهجرة لا تقتصر على المهاجر نفسه، بل تتعداه لتشمل الثقافة والروابط الاجتماعية، حيث يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في الهوية الثقافية والعلاقات الاجتماعية للأفراد والمجتمعات على حد سواء.

## 6/- مصادر بيانات الهجرة:

هناك عدد من المصادر التي يمكن من خلالها الحصول على بيانات الهجرة منها ما يلي:

أ- سجلات الهجرة: تتوفر سجلات الهجرة بالنسبة للهجرة الدولية ولكنها نادرة فيما يتعلق بالهجرة الداخلية بل أنها تعتبر من أندر أنواع البيانات لصعوبة تحديد المهاجر والمسافة التي يشترط أن يقطعها لكي يعد مهاجرا.

ب- التعداد السكاني: يعتبر التعداد السكاني أحد المصادر المهمة جدا لدراسة الهجرة وذلك من اجل التعرف على اتجاهاتها سواء الهجرة الداخلية أو الدولية من خلال بعض الأسئلة التي تشتمل عليها استمارة التعداد.

ج-المسوحات بالعينة:

تعد المسوحات بالعينة أحد المصادر المهمة لبيانات الهجرة ولدراسة خصائص المهاجرين أو تحديد اتجاهات الهجرة وخصائصها.

## 7/- طرق قياس الهجرة[1] :

أ/-طريقة محل الميلاد:

[1] منتديات ستار تايمز أرشيف الطلبات والبحوث الدراسية، بحث بعنوان: الهجرة بتاريخ: 19/03/2011.

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداما وشيوعا وذلك لتوفر بيانات عن مكان الميلاد ومقر الإقامة المعتادة في معظم التعدادات السكانية مما يجعل من السهولة بمكان حساب عدد المهاجرين إلى منطقة معينة.

ب/- طريقة تغيير محل الإقامة:

لا تخلو قوانين الأحوال المدنية أو تسجيل النفوس في بعض الدول بإلزام المواطنين إبلاغ الجهات المختصة في حالة تغيير محل إقامتهم.

ج/- إحصاءات العبور:

تمثل الإحصاءات التي تجمعها الجهات المسؤولة كإدارة الهجرة أو الأحوال المدنية عن القادمين إلى البلاد والمغادرين منها ويمكن استخدام هذه الإحصاءات أذا كانت مكتملة في دراسات الهجرة الدولية على وجه الخصوص.

## 8-/ العوامل المؤثرة في الهجرة:

- سهوله المواصلات.
- العادات والتقاليد.
- اختلاف اللغة.
- مدى اتساع مساحة الدولة.

## 9/- مراحل الهجرة من الريف للمدينة[1]:

**مرحلة التفكير في الهجرة:** في هذه المرحلة، يبدأ الأفراد في التفكير بجدية في الهجرة من الريف إلى المدينة، وذلك نتيجة لعوامل مختلفة مثل قلة الفرص في الريف، أو رغبة في تحسين مستوى المعيشة أو الحصول على فرص عمل أفضل في المدينة.

[1] د. محمد صبحي عبد الحكيم، مصدر سابق، ص 172.

**مرحلة الإعداد للهجرة:** في هذه المرحلة، يقوم الأفراد بالتحضيرات اللازمة للانتقال إلى المدينة، مثل البحث عن فرص العمل، والتعرف على السكن والتكاليف المعيشية في المدينة، وترتيب الأمور المالية والعائلية للانتقال.

**مرحلة اتخاذ القرار:** في هذه المرحلة، يتخذ الأفراد قرارهم النهائي بالهجرة إلى المدينة بناءً على البحث والتحضيرات التي قاموا بها، ويبدئون في التخطيط للانتقال وتحديد موعد الرحيل.

**مرحلة الهجرة الفعلية:** هذه هي المرحلة التي يتم فيها الانتقال الفعلي من الريف إلى المدينة، ويشمل ذلك ترك المنازل والأراضي في الريف، والانتقال إلى المدينة والبحث عن سكن مناسب وبدء الحياة الجديدة في بيئة حضرية.

## 10/- أسباب الهجرة[1]:

- عدم إتاحة فرص العمل لأبناء المنطقة و البحث عن فرص عمل في المدن الكبيرة.
- عدم وجود فرص التعليم العالي في المنطقة.
- ذهاب أغلب سكان المناطق الريفية للدراسة في الجامعات مدة ليست بالقصيرة حتى بعد أن فتحت بعض الكليات في المناطق لم تكن قادرة على استيعاب الخريجين من الثانوية فغادر أغلبهم المناطق الريفية واستقروا في المدن.
- الرغبة في الانضمام للأقارب أو الزواج والانضمام للأصدقاء.
- الأسباب الصحية والعلاجية.
- البحث عن فرص أفضل لتحسين المستوى المعيشي.
- الرغبة في العيش في المدن الكبرى لطبيعة الحياة فيها.

[1] منتدى سبلة عمان، بحث بعنوان الهجرة الداخلية... الخلل الديمغرافي، الأسباب والحلول، ص 2024/05/21.

- بعض هذه المناطق لا توجد بها جامعات أو كليات عسكرية أو معاهد أو مراكز تدريب متنوعة وبالتالي لن يجد المواطن أو الموظف بهذه القرى تطويرا ملحوظا على مستواه ولن يحصل على مقومات الوظيفة المطلوبة، عدم وجود المقومات العصرية كالأسواق الكبرى والحدائق العامة ومراكز الترفيه وتوفير الخدمات الأساسية كمياه الشرب والكهرباء والمؤسسات الحكومية المعنية بتقديم الخدمات للمجتمع.

## 11/- عوامل الطرد والجذب للسكان في الريف والمدن[1]:

ويمكن حصرها في ما يلي :

**عوامل الطرد (مرتبط بالريف):**

1- انتشار الفقر وانخفاض مستوى المعيشة

2- انتشار البطالة لصغر الملكية بالنسبة

3- تدنى مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية.

4- ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في الريف عن المدن

5- انخفاض أجور العمال المزارعين.

**عوامل الجذب مرتبط بالمدن:**

1- ارتفاع مستوى دخل الفرد.

2- توفر الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية.

3- ازدهار الحياة الاقتصادية في المدن.

4- مركزية الإدارة في المدن الكبرى

5- توفر فرص العمل لأعداد كبيرة ولجميع المستويات.

- من الذي يهاجر؟

[1] منتدى سبلة عمان ، المرجع السابق.

الذكور متوسطي الأعمار والمتزوجين حديثاً ومعهم أطفال صغار السن وهم من ذوي المستوى المعيشي المنخفض فيعشون على أطراف المدن مما يؤدى إلى ظهور مدن الصفيح.

## 12/- نتائج الهجرة من الريف للمدن[1]:

**أولا: النتائج الديموغرافية تلخص تأثيرات الهجرة إلى المدنعلى البنية الديموغرافية للمجتمعات:**

**زيادة سكان المدن وانخفاض سكان الريف:**يؤدي توجه السكان نحو المدن إلى زيادة عدد السكان في المدن وتراجع عدد السكان في المناطق الريفية، مما يؤثر على توزيع السكان في البلاد بشكل عام.

**زيادة النمو الحضري:** يساهم تدفق السكان نحو المدن في زيادة النمو الحضري، وهو ما يعزز التطور الصناعي والاقتصادي في المدن، وقد يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل جديدة.

**تغيرات في التركيب النوعي والعمري للسكان:** يمكن أن تؤدي الهجرة إلى المدن إلى تغيرات في التركيب الديموغرافي للسكان، مثل زيادة نسبة الشباب أو الكبار في السن في المدن، وهو ما يتطلب استجابة من الحكومات والمجتمع لتلبية احتياجات هذه الفئات العمرية المختلفة.

**أ - بالنسبة للتركيب النوعي:**

حيث أن أكثر اللذين يستجيبون للهجرة هم الشباب الذكور بسبب توفر فرص عمل تناسب الذكور أكثر من الإناث كذلك تعمل الصناعة على جذب هؤلاء العمالة من الذكور، تختلف الصورة في الدول المتقدمة حيث ترتفع أعداد الإناث في المدن عن الريف لتوافر

فرص عمل للإناث.

[1] وزارة التهيئة والاقليم، مجلة الجزائر غدا، ص 20.

**ب- من حيث التركيب العمري:**

الفئات من 15سنة إلى 35 سنة هي الفئة الأكثر مساهمة في ظاهرة الهجرة.

- تؤثر هجرة الشباب من الذكور على الريف حيث يقل شباب الريف وترتفع نسبة الصغار والشيوخ.

**ثانياً : النتائج الاقتصادية للهجرة من الريف للمدن**

**أ/- بالنسبة للمدن**

- أصبحت وسيلة لاستيعاب فائض العمالة في الريف.
- نشأة حرف جديدة في المدن.
- توجيه الاستثمارات للمدن لإنشاء المشروعات.
- ارتفاع مستوى المعيشة في المدن بسب ارتفاع الأجر عن الريف.
- تؤدى إلى زيادة الضغط على العمل والسكن في المدن ووجود بطالة.

**ب/- بالنسبة الريف**

نقص الأيدي العاملة الزراعية وانخفاض الإنتاج.

افتقار الريف للكفاءات العلمية.

ارتفاع عدد المعولين في الريف الشيوخ) و (الأطفال) بسبب هجرة الشباب.

**ثالثاً: النتائج الاجتماعية للهجرة من الريف للمدن[1]**

**أ/- على الريف:**

- زيادة أعداد الإناث في الريف وظهور مشكلات اجتماعية.
- عدم وجود فائض في الاستثمار لتطوير الريف.

[1] مرجع سابق، ص 28.

- انتشار الأمية والفقر والبطالة.

**ب/- على المدينة:**

- تكدس المهاجرين يؤدى إلى ظهور المناطق العشوائية التي تفتقر للخدمات.
- تؤدى ممارسة المهاجرين من الريف لعاداتهم إلى وجود صراعات اجتماعية.
- تؤدى الهجرة إلى المدينة إلى عدم قدرة المدينة على تلبية متطلبات السكان.
- انتشار ظاهرة البطالة في المدينة وكثرة الجرائم والآفات الاجتماعية.

## 13/- المشاكل التي ترتبت على النمو الهائل للمدن:

أ/- ظهور أحياء الصفيح.

ب/- نقص الخدمات لكثرة السكان خاصة النقل العمومي والتعليم والسكن.

ج/- اختلاف عدد رواد المدينة بالليل عن النهار بسبب رحلة العمل اليومية وهو ما يؤدي إلى عرقلة حركة المرور.

## المبحث الثاني: الهجرة الداخلية في الجزائر[1]

تقريبًا تفتقر المكتبات الجزائرية لدراسات موثقة حول الهجرة الداخلية والخارجية للبلاد. لا توجد مراجع متخصصة في هذا المجال سواء كانت الهجرة داخلية أو خارجية، ويتم دراسة الأخيرة بشكل رئيسي على مستوى الديوان الوطني للإحصاءONS. فيما يتعلق بالهجرة الداخلية، يعتبر الديوان الوطني للإحصاء المصدر الرئيسي لهذه البيانات، حيث أصدر الإصدارات الخاصة بالهجرة في عدة سنوات، مثل 1977 و1987 و1998 و2008، والتي تعتبر المصادر الرئيسية للدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة.

الهجرة الداخلية في الجزائر تعاني من عدم الاستقرار، حيث تتغير من إقليم إلى آخر ومن ولاية إلى أخرى. ومع ذلك، هناك خصائص رئيسية تميز هذه الظاهرة في البلاد.

[1] طكوك نزيهة، ظاهرة الهجرة والاستقطاب الحضري، مذكرة ماجستير، ص 23.

الخصائص الرئيسية تتمثل في الهجرة من الأقاليم الداخلية نحو الأقاليم الساحلية، وهذا يعني من الإقليم الصحراوي والهضاب العليا باتجاه إقليم التل. كما تشمل الظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وتعرف أيضًا باسم "النزوح الريفي"، وقد اشتدت هذه الظاهرة خلال سنوات النزاع المسلح والفترة المعروفة بالعشرية السوداء.

في هذا الجزء من المذكرة، سنقوم بذكر أهم الإحصائيات المتعلقة بالهجرة الداخلية في الجزائر، وذلك باستناد إلى الإصدارين الصادرين عن الديوان الوطني للإحصاء في عامي 1998 و2008. يأتي ذلك نظرًا لقلة الدراسات المتوفرة في هذا المجال، حيث تقتصر المعلومات المتاحة عادة على بعض الدراسات الفردية.

## 1/- المتغيرات الخاصة بدراسة الهجرة الداخلية[1]:

- السكان المقيمون في الولاية سنة 1998 وهم السكان المقيمين في ولاية معينة في الإحصاء الرابع 25 جوان 1998.
- السكان المقيمون في الولاية سنة 2008 وهم السكان المقيمون في ولاية معينة في الإحصاء الخامس 16 أفريل 2008.
- يسمى مقيما في الولاية كل فرد أقام بها أكثر من ( 06 أشهر ).
- الساكنون في الولاية بين 1998 و 2008 وهم السكان الذين لم يغيروا محل إقامتهم في الفترة الممتدة بين 1998 و 2008.
- الخارجون من الولاية بين 1998 و 2008 وهم السكان في ولاية معينة سنة 1998 الذين غيروا ولاية إقامتهم بين سنة 1998 و 2008
- الداخلون للولاية بين 1998 و 2008 : وهم السكان المقيمون بولاية معينة لم يكونوا مقيمين بها سنة 1998.

[1] الديوان الوطني للإحصاء، ت.ع.س.س 1998، الهجرة الداخلية للسكان مابين البلديات.

- صافي الهجرة: وهو الفرق بين السكان الخارجين والداخلين للولاية حيثإذا حصلنا على فارق موجب نقول : الولاية جاذبة للسكان.

  وإذا حصلنا على فارق سالب نقول: الولاية طاردة للسكان.

- المقيمون بالبلدية ما بين 1998 و 2008 : وهم السكان الذين لم يغيروا بلدية إقامتهم بين1998 ,2008.
- السكان المهاجرون داخل الولاية بين 1998 و 2008 : وهم السكان الذين غيروا بلدية إقامتهم داخل نفس الولاية.

## 2/- الهجرة الداخلية في الجزائر وأثرها في دينامية المجال[1]:

صحيح، هناك عدة عوامل تأثرت بحركة السكان واتجاهات هجرتهم في الجزائر منذ الاستقلال وحتى العشرية السوداء، وتشمل هذه العوامل عوامل سلبية وإيجابية. فبالإضافة إلى العشرية السوداء التي أثرت بشكل كبير في حركة الهجرة، هناك عوامل طبيعية مثل الظروف الجوية والبيئية، وعوامل اقتصادية مثل البطالة ونقص الفرص الاقتصادية في بعض المناطق، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية مثل التغيرات في الأسرة والمجتمع والتعليم. جميع هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على قرارات الأفراد بخصوص البقاء في مناطقهم الأصلية أو الانتقال إلى مناطق أخرى.

الجزائر كغيرها من الدول شهدت هذه الدينامية السكانية منذ الاستقلال إذ ساهم النزوح الريفي في إحداث تحول ديمغرافي رهيب في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1987 إذ انتقل عدد السكان من 10,2 ملايين غداة الاستقلال إلى 16,9مليون سنة 1987 بمعدل نمو وطني وصل إلى 3,48 فإلى أكثر من 29 مليون سنة 1998 و 34,8 مليون نسمة سنة 2008 وإن هذا النمو القياسي الذي عرفته البلاد سببه أساسا النزوح السكاني لسكان المناطق النائية في الهضاب والجبال وحتى من المدن الصغرى متجهين إلى الحواضر

[1] طكوك نزيهة، مرجع سابق، ص 34.

الكبرى وسهول شمال البلاد و بالأخص في الفترة الممتدة من 1966 إلى 1977 والحركة الواسعة للسكان.

انعكاس عن التدخلات التي قامت بها الدولة على مستوى المحلي وذلك بالاهتمام بالقطاعات حسب الأولوية والتركيز على تثمين المحروقات، صناعات الحديد والصلب، الصناعات الإلكتروميكانيكية وتوطينها في المراكز الحضرية أين الظروف المشجعة للتطور الصناعي حيث الهياكل القاعدية طرق المواصلات ، الموانئ....) والتجهيزات الجماعية و الإدارية والتي امتصت نسبة من اليد العاملة من جهة وعرفت توسع عمراني ضخم من جهة أخرى. وهذا التدخل على التجمعات الحضرية أدى إلى هجرة قوية من الريف إلى تلك التجمعات الحضرية .

لوحظ في الفترة ما بين 1977 و 1987 توقف وتكدس للحركات الديمغرافية ما بين الجنوب والشمال وظهور نزوح جغرافي محدود مما يفسر بأن الجبال التلية والهضاب العليا ثبتت نصيبها النسبي من السكان وخلال هذه العشرية نفسها أكدت تحليلات ذات دقة أكبر بأن السكان قد توزعوا بشكل أفضل على مختلف مدن البلاد.

لقد عوضت الحركات الديمغرافية ما بين الجهات الجنوب ، الهضاب العليا و الشمال) بحركات داخل المناطق نفسها أي داخل الولاية أو بين الولايات المجاورة فعاد ذلك بالفائدة على المدن الوسطى والصغرى.

عرفت مناطق الحواضر في هذه الفترة أضعف معدلات النمو وصلت في المتوسط إلى 2,35 منها 22,079 خاصة بمنطقة حاضرة الجزائر في حين أن الشمال خارج الحواضر المعروف بقلة الحيوية أصبح له معدل نمو أكثر ارتفاعا في الفترة الممتدة من 1977 إلى 1987 وصل إلى 3.2% في المتوسط مثله مثل الهضاب العليا التي بلغ معدل النمو بها 3.3% و يفسر هذا بحدوث إعادة توازن خفيف لتوزيع المجال سنة 1987 إذ حظيت الدوائر والولايات التي استفادت من الترقيات الإدارية المتتالية بتمركز الوظائف الإدارية و

المرافق بأهم التجمعات السكانية بها فعمت حركة تعمير في البلاد دون مراعاة أي توزيع حقيقي للأنشطة الحضرية القاعدية ، وقد سمح هذا التطور من التخفيف من حركة النزوح بين المناطق ليحولها إلى حركات نزوح محلية على مستوى الولايات دون أن تساعد على الدفع بتطوير البنية الاقتصادية الوطنية في هذه المناطق ولا إعادة التوازن لصالحها[1].

كما صاحب هذا النزوح السكاني ولادة ما يسمى بالتعمير الفوضوي ضاعف من اختلال حدة الإعمار حيث وصل إلى حد التضخم بمنطقة الشمال على حساب المناطق الأخرى فكيف كانت سيرورة التعمير الفوضوية تلك؟

كان اغلب سكان الجزائر ريفيين سنة 1962 و هذه الميزة بقيت كذلك سنة 1966 رغم النزوح الريفي الذي ميز البلاد السنوات الأولى من الاستقلال. إن معدل التحضر الوطني الذي قدر بـ 25 سنة 1954 ولم يبلغ 31,4 % إلا سنة 1966 و لم تصنف ضمن البلديات الحضرية سوى 95 بلدية ثم انتقل معدل التحضر إلى 40% سنة 1977 فإلى 50% سنة 1987 أما سنة 1998 فقد بلغ 58,30% و في نفس

الفترة تضاعف عدد التجمعات السكانية من 95 وحدة سنة 1966 ثم إلى 211 وحدة سنة 1977م إلى 477 وحدة سنة 1987 ليصل إلى 579 تجمع سنة 1998 في حين أن عدد السكان سنة 1998 الذين يقطنون التجمعات الحضرية الرئيسية بلغ 66% ، و15% في التجمعات الثانوية بينما 19% يسكن بالمنطقة المبعثرة وبلغت هذه النسب 70% و16%و14% على التوالي في سنة 2.2008 و كما تمت الإشارة فإن هذا التطور السكاني والعمراني الذي عرفته المراكز الحضرية للبلاد ما هو إلا انعكاس لتدفقات المهاجرين المستمرة إلى المدن و الكبرى منها على وجه الخصوص حيث تظهر لنا النتائج الإحصائية المتوفرة عن تطور صافي الهجرة عبر ولايات الوطن منذ 1987 إلى 1998 أن هنا كما يقارب 938463 مهاجر غادروا أماكن إقامتهم واتجهوا إلى مختلف المدن بالوطن و أساسا

[1] وزارة تهيئة الإقليم، مجلة الجزائر غدا، ص 25

المدن الكبرى حيث تبين الإحصائيات أن عدد الوافدين إلى العاصمة وصل إلى 148111وافد كما وصل بمدينة وهران إلى 72222 مهاجر و تأتي المدن الأخرى مثل سطيف تيزي وزو، عنابة و قسنطينة على التوالي. 3 بالنظر إلى معدل صافي الهجرة فإننا نلاحظ أن الولايات الطاردة للسكان تتقلص من فترة إلى أخرى فقد وصلت ما بين 1966 و 1977 إلى 22 ولاية طاردة ثم إلى 17 ولاية ما بين 1987 و 1998 لتستقر في الفترة الممتدة من 1998 و 2008 بنفس القيمة .

الهجرة الداخلية للسكان ما بين البلديات 1987-1998أو المدن الكبرى دوما في الطليعة فهي دائمة الاستقطاب مما أدى إلى ارتفاع صافي الهجرة بها. ارتفع صافي الهجرة بها فقد بلغ بالعاصمة مثلا 7343 مهاجر ما بين 1966 و 1977 ثم إلى 577.092 مهاجر ما بين 1987 و 1998 بسبب تموقع كل المرافق والتجهيزات لكل المجالات التي تجلب اليد العاملة الفنية كما البسيطة على أغلبية الأفراد المتطلعين إلى تحسين الدخل الفردي وظروفهم المعيشية للارتقاء إلى حياة أفضل في ما يلي سنقوم بعرض بعض البيانات والأرقام الإحصائية التي نفهم من خلالها ظاهرة الهجرة الداخلية في الجزائر[1].

## 3/- تحليل عام لوضعية الهجرة الداخلية في الجزائر:

من خلال تحليل الجدول والرسم البياني نلاحظ أن:

ولاية الجزائر تملك أكبر نسبة من الداخلين 112847ن والخارجين 79433ن وكذلك تملك أعلى نسبة صافي هجرة في الجزائر 33414ن.

الولاية التي بها أقل عدد من الخارجين كانت في ولاية إليزي: 407 فرد.

الولاية التي بها أقل عدد من الوافدين كانت ولاية تيسمسيلت: 1807 فرد. الولاية التي بها أصغر عدد الصافي الهجرة ولاية المدية: 18706 ( تعتبر ولاية طاردة للسكان ).

[1] وزارة تهيئة الإقليم، مجلة الجزائر غدا، ص 29.

## خاتمة:

استنادًا إلى المعطيات السابقة، يظهر أن الهجرة ليست ظاهرة جديدة في تاريخ المجتمعات. فقد شهدت المناطق المختلفة ومعظم المدن في العالم، منذ العصور القديمة، نموًا حضريًا سريعًا ومستمرًا. وفي السنوات الأخيرة، زادت الضغوط على المدن عمومًا، وعلى المدن الكبرى بشكل خاص، نتيجة لزيادة كثافة السكان وجاذبيتها للمهاجرين، مما جعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الإسكان والبنية التحتية الجماعية.

هذا الانتقال السريع نحو المدن الكبيرة أدى إلى ظهور ظاهرة تراجع المدينة، وتدهور البيئة والمظهر الحضري، مع انتشار البنايات الفوضوية والأحياء القصديرية في أطراف المدن وحتى داخلها. وكنتيجة لهذه التغييرات، ظهر اختلال في التنمية الاقتصادية، ونشأت العديد من المشكلات الاجتماعية والثقافية والنفسية.

وكما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الظاهرة، حيث أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على التوزيع السكاني من منطقة إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى.

# الفصل الثاني

# الخصائص الطبيعية والسكانية

# لبلدية الجلفة

## مقدمة:

تُعتبر الدراسات الطبيعية والديموغرافية من بين أهم الأدوات التي تساعدنا في فهم أهمية المدن، حيث توفر لنا هذه الدراسات فهمًا عميقًا لموقع المدن وخصائصها الطبوغرافية والغطاء النباتي على المستوى الإقليمي الحضري. ومن خلال تحليل هذه العوامل، يمكننا تحديد مدى تأثيرها على نمو المدن وتوسعها، سواء كان ذلك نتيجة للنمو الطبيعي للسكان أو لعوامل الهجرة الداخلية والخارجية.

فعن طريق دراسة هذه العوامل، يمكننا فهم جاذبية المنطقة للنمو السكاني، وبالتالي تحديد مدى تأثير العوامل البيئية والجغرافية على توسع المدن وتطورها.

لتحقيق الاستقرار السكاني وتحديد التأثيرات المادية والديموغرافية على مستوى المدينة، سنسعى من خلال هذا الفصل إلى جمع جميع البيانات المادية والديموغرافية المتاحة، حيث إن هناك علاقات متبادلة بين هذه العوامل. فالخصائص المادية والديموغرافية للمدن تعتبر عناصر استقطابية تؤثر فيما بينها بشكل متبادل. يتم التركيز في الجزء الأول على المعالم الطبيعية، في حين يتم التركيز في الجزء الثاني على الدراسة السكانية لمدينة الجلفة.

**خريطة رقم 1:** الموقع الإداري لبلدية الجلفة

**المصدر:** عمل الطالب

## المبحث الأول: الخصائص الطبيعية:

### 1-1/- الخصائص المجالية[1]:

تم اختصارها في تحديد ما يلي: الموقع الجغرافي والفلكي، المساحة.

**الموقع :**

ويعتبر من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة الهجرة الداخلية للولاية ومرد ذلك ما للموقع من تأثير مباشر في حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة ، وللتعريف بموقع بلدية الجلفة تم التطرق للموقعين الإداري والجغرافي معا :

- **الموقع الجغرافي:** تقع ولاية الجلفة ككل ما بين خطي طول: 2 و 5° شرقا وخطي عرض: (33 و35° شمالا. وتقع بلدية الجلفة ما بين خطي طول: (2.67 و 3.14°) شرقا وخطي عرض : 34.20 و 34.63 ° شمالا
- **الموقع الإداري:** من خلال قراءتنا الخريطة رقم (01) نجد أن ولاية الجلفة تقع في وسط الهضاب العليا وتتربع على مساحة قدرها (32256.35 كلم) ، وتضم (36) بلدية و(12) دائرة وهي تحتل ما نسبته ( 1.36%) من المساحة الكلية للجزائر ومجموع سكانها يزيد عن ( 897920 نسمة ، وبلغت الكثافة السكانية في ولاية الجلفة (27.84 ساكن/كلم2)، حيث ارتقت إلى ولاية حسب التقسيم الإداري لسنة 1974م، ويحدها من الشمال ولايتي المدية وتيسمسيلت ومن الجنوب ورقلة وغرداية، ومن الشرق ولايتي مسيلة وبسكرة، ومن الغرب ولايتي الأغواط وتيارت.

فهي بمثابة همزة وصل بين الشمال والجنوب ، الشرق والغرب لما يتواجد بها من شبكة طرق مهمة منها الطريق الوطني رقم (01) الذي يتقاطع مع الطريق الوطني رقم(46) الذي يربط المدينة بالمنطقة الشرقية، هذا ما أضفى على المدينة طابعا جيدا يتمثل في التجارة بالجملة فأصبحت بمثابة مركز عبور.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الجلفة 2009.

ويحد بلدية الجلفة إداريا البلديات التالية:

- بلدية عين المعبد من الشمال
- دار الشيوخ والمجبارة من الشرق
- زكارة وعين الإبل من الجنوب
- بن يعقوب والزعفران غربا. أنظر للخريطة رقم (01) .

**1-2/-الخصائص الجيولوجيا:**

تقع بلدية الجلفة في منطقة انتقال لوحدتين بنيويتين، الهضاب العليا والأطلس الصحراوي أثار الضغط لهاتين الوحدتين ناتج عن حركة الكسر (حركة تكتونية حديثة للأرض) ومنطقة الدراسة من الناحية الجيولوجية تعتبر في فترة صعود وهي مقسمة إلى جزئين بنيويين: الجزء الأول(SYNCLINAL ) في جنوب المدينة ومحوره متجه من الشرق إلى الشمال الشرقي و بهذا الانحراف فإن هذا المقعر الجنوبي يغلق من الجنوب بانحدار معتدل أما الجزء الثاني (SYNCLINAL PETIT) في الشمال حسب نفس الاتجاه السابق.

أما من ناحية التكوينات الجيولوجية فإن منطقة الدراسة مكونة من رسوبيات الطباشيري العلوي والسفلي منكسر بكيفية البينية وبطبقات ترجع إلى(PLIOCENE-MOI) من الزمن الرابع .

**1/-الطباشيري السفلي:** وهو عبارة عن (BARREMIEN)- قريب من الأصفر والأحمر وبطبقة من الطين المرصوص وتوجد في بعض الحالات طبقات واضحة اللون، تميل إلى اللون الأصفر والأبيض وهي :

- ( APTIEN ) : وهي عبارة عن كالكير
- ( L ALBIEN): وهي طبقات من المارن الأحمر والأصفر و طبقات من الكالكير
- ( ALBIENالسفلي) : قريب من الأحمر ، وهو في تحول نحو L ALBIEN

- ( L ALBIEN العلوي ) : عبارة عن كالكير أصفر وقري .

**2/- الطباشيري العلوي:** وهو عبارة عن (CENOMANIEN ) وهو مركب من الكالكير، المارن الطين والجبس وبسمك يتراوح ما بين 150 م - 220 م) و هو دائما مشقق وهو أيضا عبارة عن ( TURONIEN ) وهو يتمثل في الكلس الرمادي والرمادي الأسمر وهو بسمك يتراوح ما بين (100م) - 180م) وهو ظاهري والطباشيري العلوي يتكون من مركبين آخرين وهما (SENONIEN) وهو عبارة عن الكلس المارني و يعتبر خزان الماء و طبقة مائية جوفية و (MIO - PLIOCENE) وهو مكون من ردم من المارن, الطين والرمل ويوجد في المناطق النفوذية /3/الزمن الرابع : وهو مكون بطريقة مختلفة ينتقل من الحصى إلى الطين نجده على ضفاف واد ملاح و في شمال بلدية الجلفة وهو عبارة عن ردم لواد ملاح.

**1-3/- التضاريس :**

تضاريس بلدية الجلفة بصفة عامة مرتفعة حيث يبلغ أقصى ارتفاع لها 1489م على مستوى سطح البحر وأكبر المجمعات مرفولوجيا .

**1-3-1/- الجبال:**

تبلغ مساحتها 215600 هكتار، وتمثل أكثر من ثلث (1/3) المساحة الإجمالية منها جبال سن البا وجبال الغرب وكاف الحواس وتشكل هذه الجبال سلسلة خطية تقع في الشمال من المدينة واتجاهها هو الجنوب الغربي والشمال الشرقي.

- سفوح الجبال تبلغ مساحتها 4505 هـ أي بنسبة 8.20% من المساحة الإجمالية حيث تقع ما بين الجبال والهضاب في الجنوب الشرقي والشمالي من المدينة.

**1-3-2/- الهضاب[1]:**

تحتل ما يعادل 28825 هكتار وهي في منطقتين الجنوبية الغربية ابتداء من الطريق الولائي (164) حتى الجنوب الشرقي و الشرق من المدينة، والمنطقة المتواجدة في أقصى الشمال الشرقي من البلدية ، حيث نجد في هذه الهضاب تتميز بتموجها مكونة لبعض التلال وتمر فيها بعض الأودية الأقل أهمية .

**1-3-3/- السهول :**

تقع في الجنوب من البلدية بضواحي وادي بنعام وسهول معلبة وضواحي بوتريفيس ومسكه

**1-3-4/- الإنحدارات:**

المنطقة تختلف الانحدارات من منطقة إلى أخرى حسب التضاريس الموجودة في

الانحدارات تنقسم إلى:

**الفئة الأولى:** تشمل الانحدارات التي تتراوح بين ( 08% والتي تقع في الجنوب والجنوب الغربي للمدينة وفي الشرق والشمال الشرقي للمدينة وتشغل هذه الفئة مساحة تقدر بـ : 8788 هـ ، وهي الفئة الغالبة على المدينة وتعد هذه الفئة من ناحية التعمير غير مكلفة وتسمح بإقامة كل البنايات على اختلاف أحجامها وكذا مد الشبكات التقنية المختلفة

**الفئة الثانية:** تشمل الانحدارات التي تتراوح بين (815) وتقع في الجهة الشمالية والشمالية الغربية للمدينة وتشغل مساحة تقدر بـ : 722 هـ وتعد هذه الفئة من ناحية التعمير فهي صالحة للتعمير وغير مكلفة وتسمح بإقامة البنايات ولكن بأحجام محددة

**الفئة الثالثة:** وتتمثل في الانحدارات التي تتراوح مابين (15) وأكثر) وتوجد بشكل بارز في أقصى الشمال والشمال الشرقي لجبال سن البا وتشغل مساحة تقدر بـ : 515هـ وهي أراضي تسمح بالتعمير لكنها ترفع من نفقات البناء ومد الشبكات التقنية .

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الجلفة 2009

## 1-4/- المناخ [1]:

نظرا لموضع بلدية الجلفة القاري ولقربها من الصحراء نجد برد جليد وثلج شتاءا وحرارة صيفا متخللة برياح السيروكو وفي بعض الأحيان تتبع بالرياح الرملية الآتية من الجنوب والمؤثرة على المنطقة بزيادة سرعة التصحر البادية بالمنطقة أما الرياح الغالبة هي الرياح الشمالية في جميع الأوقات .

### 1-4-1/- التساقط :

بصفة عامة التساقط في بلدية الجلفة يتميز بعدم الانتظام في التساقط السنوي وهذا يلاحظ ذلك بشكل ملموس في الواقع ، والجدول التالي يوضح:

**الجدول رقم 1:** التغيرات الشهرية للتساقط في بلدية الجلفة ما بين 1999-2018م

| الشهر | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | جانفي | فيفري | مارس | أفريل | ماي | جوان | جويلية | اوت | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط التساقط مم | 31 | 23 | 34 | 35 | 34 | 28 | 29 | 21 | 35 | 22 | 06 | 10 | 308 |
| عدد أيام التساقط | 05 | 05 | 06 | 06 | 07 | 06 | 07 | 05 | 06 | 05 | 02 | 03 | 63 |
| عدد أيام السيل | 02 | 03 | 00 | 05 | 02 | 01 | 00 | 02 | 05 | 01 | 00 | 01 | 23 |

**المصدر** : مصلحة الأرصاد الجوية 2023

من خلال الجدول نجد أن التساقط في بلدية الجلفة ضعيف بمتوسط 200 و 300 ملم سنة والأشهر الأكثر تساقط هي: جانفي، ماي، سبتمبر، نوفمبر وديسمبر وعدد الأيام التي تتساقط فيها الأمطار هي ما بين 50 و 70 يوم / سنة، والتساقط في المدينة على العموم يأخذ الصفة غير المنتظمة و كذلك قساوتها من حيث الفجائية التي تعرقل التطور النباتي مع الزيادة في خطورة ظاهرة الانجراف و سلم التساقط هو 20مم لكل 100م ارتفاع.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الجلفة 2009

### 2-4-2/- الحرارة :

يظهر لنا الجدول أدناه تقلب موسمي مهم ( شتاء – صيف ) ، حيث نجد وحسب الأرقام المسجلة في محطة الأرصاد الجوية لولاية الجلفة أن التسجيلات القصوى للحرارة تتراوح مابين – 12° و 40 هذا ما يعطي مدى حرارية المنطقة التي تصل إلى 52 ° في بعض الأحيان حيث وصل معدل الحرارة السنوي إلى 13.3 والمسجل منذ أكثر من 25 سنة و الجدول التالي يوضح ذلك :

**الجدول رقم 2: التغيرات الحرارية في بلدية الجلفة ما بين 1999-2018م**

| الشهر | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | جانفي | فيفري | مارس | أفريل | ماي | جوان | جويلية | اوت | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأقصى | 27.5 | 20.1 | 13.8 | 28.00 | 9.3 | 11.0 | 14.3 | 18.7 | 23.4 | 28.5 | 33.5 | 32.9 | 20.2 |
| الأدنى | 12.1 | 7.2 | 3.5 | -0.1 | 0.8- | 0.1- | 2.1 | 4.1 | 7.8 | 12.1 | 15.1 | 15.00 | 6.5 |
| المتوسط | 19.8 | 13.6 | 8.6 | 4.8 | 4.2 | 5.5 | 8.2 | 11.4 | 15.6 | 20.3 | 24.3 | 23.9 | 13.3 |

**المصدر** : مصلحة الأر الجوية 2023

### 2-4-3/- الرياح :

من خلال الجدول رقم (03) نجد أن حركة الرياح تأخذ جهة الشمال الغربيى والجنوب الغربي خصوصا في شهري جانفي ومارس والسرعة المتوسطة لها تقدر: 4.2 م/ ثا كما أن الرياح تأتي محملة بالرمال ونجد هذا في شهري مارس و أفريل .

**الجدول رقم 3:** التغيرات الشهرية لسرعة الرياح في بلدية الجلفة ما بين 1999-2018م

| الشهر | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | جانفي | فيفري | مارس | أفريل | ماي | جوان | جويلية | اوت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السرعة | 3.5 | 3.7 | 4.4 | 4.4 | 4.5 | 4.2 | 4.1 | 5 | 4.5 | 3.7 | 3.9 | 3.6 |

**المصدر** : مصلحة الأرصاد الجوية بالجلفة 2023

### 1-5/- الشبكة المائية والفيضانات [1]:

تتميز الشبكة المائية لبلدية الجلفة بأكبر أحواضها خاصة واد ملاح الذي يضم كل الروافد ويحولها إلى الجهة الشمالية لبلدية الجلفة ، وله رافدان من الجهة الغربية وتتمثل في واد يقع جنوب بلدية الجلفة ويمتاز بحوض صغير وواد الحديد يقع شمال المدينة ونبع مياهه من جبل سن البا ، ورافدان من الجهة الشرقية وهما وادي بوتريفيس : وينبع من الشمال الشرقي حيث يصب في واد ملاح ، إضافة إلى واد يقع شمال منطقة عين اسرار يصب في وادي ملاح .

يختفي المجرى الطبيعي لواد ملاح ويغمر مساحات عريضة نتيجة لانبساط التربة بالقرب من مصب الأودية وكذا بسرعة ضعيفة لقلة الانحدارات إلا أنه تمت دراسة هذه الأودية.

وأنجزت مشاريع للتحكم في التوجيه العام للوادي ومن بين هذه الأودية : واد الحديد ، واد بوتريفيس إلا أنه لا يزال وادي عين اسرار لم تجرى عليه أي دراسة والفيضانات بصفة عامة في بلدية الجلفة نادرة الحدوث وذلك لطبيعة مناخها الشبه صحراوي .

## 1-6/- العوائق و المساعدات:

### 1-6-1/- العوائق:

تحتوي بلدية الجلفة على عوائق منها الطبيعية و منها الاصطناعية فنجد :

**- العوائق الطبيعية:**

- واد ملاح و يقسم المدينة إلى جهتين جهة شرقية و أخرى غربية حيث يؤثر عليها أثناء فترة الفيضانات التي تشهدها خلال الأيام الممطرة .
- الأراضي المشجرة والتي تتواجد في الشمال الشرقي للمدينة (السد الأخضر). الأراضي الفلاحية و تتمثل في الأراضي الواقعة في الجنوب الشرقي للمدينة (طريق

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الجلفة 2009

المجبارة) والتي تعتبر أراضي استصلاح ، كما نجد أيضا الأراضي الفلاحية المتواجدة جنوب المدينة ( روس العيون ) .

**- العوائق الاصطناعية:**

- الخطوط الكهربائية ذات الضغط المرتفع.
- القناة الرئيسية للغاز والقناة الثانوية الأتية من طريق مجبارة المتجهة نحو المنطقة الصناعية.
- قرب المنطقة الصناعية من المدينة

**1-6-2/- المساعدات:**

في وجود كل العوائق السابقة الذكر فان هناك الكثير من المساعدات و العناصر المشجعة لتطور بلدية الجلفة ونموها عمرانيا و اقتصاديا فنجد بذلك:

- **المناطق الطبيعية:**

الغابات التي تميز أطراف المدينة و التي تعتبر عنصر جذب و عنصر جمالي طبيعي للمدينة يمكن أن يكون أهم عنصر سياحي فهناك غابة سن الباء المتواجدة في الشمال و الشمال الشرقي للمدينة حيث يمكن استغلال هذا العنصر في إنشاء مساحات واسعة للراحة وممارسة الرياضة والترفيه و هذا بالفعل ما عمدت إليه السلطات المحلية في الآونة الأخيرة حيث تم إنشاء حديقة للحيوانات على مستوى هذه الغابة ذات مخطط مستقبلي لإنشاء مجمع طبيعي سياحي و ذلك حسب المرسوم رقم 88/232 المؤرخ في 05/11/1988 تقدر مساحته

بـ 16.5 هكتار.

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتمثل في دراسة الخصائص المجالية والطبيعية لبلدية الجلفة نجد أن بلدية الجلفة ذات موقع استراتيجي هام إذ تعد نقطة ربط وعبور وكذلك تتميز من حيث التركيبة الجيولوجية باستقرار وتماسك تربتها خاصة منها الشرقية والجنوبية،

ومن خلال الانحدارات نجد أنها أرض مستوية ، وتتوفر على شبكة مائية غير قوية وبسيطة لا تؤثر على المجال الحضري وبالتالي تعتبر هذه الخصائص من بين العوامل المساعدة على جذب السكان من المناطق الأخرى كما تساعد على استقرار السكان في هذه المنطقة.

## المبحث الثاني: الدراسة السكانية[1].

تدخل الدراسة التحليلية لظاهرة الهجرة في أي منطقة ضمن الدراسة السكانية حيث تعتبر هذه الأخيرة عنصرا أساسيا يدخل في مختلف الدراسات منها الاجتماعية ،الاقتصادية والعمرانية، ولهذا تعتبر الدراسة السكانية دعامة أساسية باعتبارها مؤشرا حقيقيا لمعرفة الواقع السكاني لبلدية الجلفة، وذلك عن طريق الإحصائيات الهامة والتي سنتناولها في دراسة النمو السكاني والعناصر المتحكمة فيه.

### 2/- الدراسة السكانية:

### 2-1/- التطور السكاني:

عرفت بلدية الجلفة كباقي المدن الجزائرية 5 فترات مهمة في النمو السكاني و هي فترات الإحصاء العام للسكان فبداية بسنة 1966 بعد الاستقلال حيث بلغ عدد سكان البلدية 25628 ساكن، في حين بلغ عدد سكان البلدية في آخر إحصاء سنة 2008 حوالي 311931 ساكن و هذا بمعدل نمو قدر بـ 7% و هو معدل مرتفع جدا مقارنة بالمعدل الوطني الذي بلغ1.44 %.الجدول التالي يوضح مراحل التطور السكاني منذ الاستقلال إلى غاية 2008.

**الجدول رقم 4:** بلدية الجلفة تطور عدد السكان بين 1966-2008

| السنة | عدد السكان | الزيادة | معدل النمو % |
|---|---|---|---|
| **1966** | 25628 | / | / |
| **1977** | 47435 | 21807 | 5.75 |

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الجلفة 2009

| | | | |
|---|---|---|---|
| **1987** | 83162 | 35727 | 5.77 |
| **1998** | 158644 | 75482 | 6.04 |
| **2008** | 311931 | 153287 | 7 |

**المصدر: RGPH(2008) ONS**

من خلال الجدول (04) نلاحظ أن بلدية الجلفة مرت بمراحل مختلفة في تطور عددها السكاني حيث قدر عدد السكان سنة 1966 بـ 25680 نسمة حتى وصل عدد السكان 47435 نسمة سنة 1977 وذلك بمعدل نمو قدر بـ 6.35% وهو معدل كبير مقارنة بالمعدل الوطني آنذاك 3.21% ، و يعود السبب في هذه الزيادة الكبيرة إلى النزوح الريفي الكبير الذي شهدته المدينة بعد الاستقلال.

ارتفع هذا العدد بدوره إلى 83162 نسمة في سنة 1987 وبمعدل نمو بلغ 5.77% وفي هذه الفترة 1977-1987 نلاحظ أن العدد السكاني ارتفع وذلك لعدة أسباب منها :

- ارتقاء المدينة إلى مصاف الولايات. استفادة بلدية الجلفة من عدة مشاريع تنموية سواء سكنية أو صناعية وذلك ضمن برامج المناطق الحضرية السكنية الجديدة ZHUN.

- توسع المناطق الصناعية

- زيادة الهجرة الداخلية نحو البلدية بحثا عن العمل ، وتوفر الظروف المساعدة على الاستقرار.

خلال الفترة الممتدة من 1987 - 1998 ارتفع عدد السكان إلى 158644 نسمة وبمعدل نمو قدر بـ 6.67% ومن هذا نلاحظ بقاء معدل النمو مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني والذي قدر بـ 2.17% ، ويعود بقاء ارتفاع هذا المعدل إلى تزايد الهجرة الداخلية نحو المدينة وذلك لتدهور الوضع الأمني خلال هذه الفترة ، وكذلك ظهور أحياء جديدة مثل 05 جويلية حي وذلك جراء استفادة المدينة من عدة مشاريع تنموية. من خلال إحصاء السكان لسنة 2008 نجد أن عدد السكان قد ارتفع بنسبة كبيرة قدرت بـ 311931 نسمة وبذلك ارتفع معدل النمو

إلى 7% ترجع هذه الزيادة في النمو إلى تحسن شروط الحياة وكذلك الزيادة في عدد المواليد ونقص في عدد الوفيات.

## 2-2/- التركيب الاقتصادي:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مختلف النشاطات الاقتصادية التي تتميز بها المدينة إضافة إلى معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي ، وهذا ما يعطينا نظرة حول النشاطات الممارسة من طرف السكان لمعرفة مستوى المعيشة ، و كذلك مدى تأثيرهذه النشاطات الاقتصادية في ظاهرة الهجرة عموما والهجرة الداخلية خاصة.

**أ/- الفئة النشطة:** الفئة النشطة هي الفئة الأكثر أهمية في السكان فهي تعتبر نقطة القوة في المجتمع ، وتحليل هذا الجانب يعطي نظرة عامة على مستوى مساهمة المدينة في الوظيفة الاقتصادية للوطن، تمثل هذه الفئة كل الأشخاص القادرين على العمل والذين يتراوح سنهم ما بين 19 و 65 سنة حيث نجد أن هناك نوعين في هذه الفئة :

- الفئة العاملة: وهي تشمل الأشخاص الذين لهم منصب عمل دائم
- الفئة البطالة: هي الفئة التي لها القدرة على العمل ولكن ليس لديها عمل دائم أو هي بصدد البحث عن عمل.

**ب/- الفئة غير النشطة:** و يقصد بهذه الفئة الأشخاص الذين لا يعملون ومنهم ربات البيوت والطلبة و الأشخاص المعالين حيث بلغ عددهم في بلدية الجلفة 118496 نسمة أي بنسبة 55.05% من المجموع الإجمالي للسكان وهذه الفئة تتضمن الأشخاص العاجزين عن العمل مثل صغار السن وكذلك كبار السن.

## 2-3/- الكثافة السكانية:

يمكن التحصل عليها من خلال عدد السكان القاطنين في الهكتار الواحد وهي تعبر عن مدى وجود الاكتظاظ داخل هذا المجال الحضري .

وحسب إحصائيات 2005 فإن بلدية الجلفة تقسم إلى أربعة أنواع من الكثافات وهي:

- كثافة سكانية ضعيفة (100 ساكن/هكتار) و تتركز في منطقة عين اسرار وضواحيها ومنطقة عين الشيح وحي بن ربيح، ويعود سبب ضعف الكثافة السكانية في هذه المناطق إلى سببين أساسيين هما اتساع المساحة، ونقص التجهيزات الإدارية والتعليمية والثقافية ... الخ.
- كثافة سكانية متوسطة (100–500 ساكن/هكتار) ونجد هذا النوع من الكثافة في الأحياء المجاورة لمركز بلدية الجلفة وفي حي 05 جويلية وحي 100 دار ويعود سبب هذه الكثافة إلى أن معظم السكنات في هذه المنطقة عبارة عن سكنات فردية ذات مستوى اجتماعي بسيط.
- كثافة سكانية مرتفعة (500–1000ساكن/هكتار) و تتركز في معظم الأحياء القديمة التي أقيمت عليها المدينة إضافة إلى حي البرج وحي 100 دار وبن عزيز وفي الغالب هي سكنات فردية تقليدية.
- كثافة سكانية مرتفعة جدا ( أكثر من 1000 نسمة هكتار) ويعود ذلك إلى كون المنطقة تضم معظم البنايات الجماعية مثل حي الوئام.

## خاتمة:

استنادًا إلى الدراسة الفيزيائية والسكانية لبلدية الجلفة، يمكن الاستنتاج بأن الظروف الطبيعية المواتية أسهمت في زيادة عدد سكان المدينة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك، لعبت الظروف الأمنية خلال فترة التسعينيات دورًا هامًا في هذا النمو السكاني، مما أثر على المظهر العام للمدينة سواء من حيث الحجم أو النمط المعماري.

# الفصل الثالث

# التوسع العمراني لبلدية الجلفة

## مقدمة:

تطرقت في هذا الفصل للتوسع العمراني لمدينة الجلفة، فالتوسع العمراني يعتبر مجموعة الأعمال المتجانسة والمكملة لبعضها البعض، والمتعلق بالإطار العمراني للمدينة ضمن حيز معين، حيث تضم في الدراسة جميع مكونات هو تعيين النقائص أو العجز والأسباب التي أدت إليه وبهذا نستطيع وضع مخطط لتهيئة مجال مدينة الجلفة بواسطة طرق التدخل فيه.

## 1/- التوسع الحضري:

تحتوي الحظيرة السكنية لمدينة الجلفة على أنماط مختلفة من المساكن تتوزع على مجالها العمراني بصفة متباين والجدول يوضح أنماط المساكن الموجودة في المدينة.

**الجدول رقم 5:** التطور العددي لأنماط السكن لبلدية الجلفة (2008/1987)

| السنوات | 1987 | | 1998 | | 2008 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأنماط | عدد | % | عدد | % | عدد | % |
| السكن الجماعي | 1546 | 13.87 | 5149 | 18.22 | 7298 | 21.74 |
| السكت الفردي | 1641 | 14.73 | 18135 | 64.20 | 20255 | 60.34 |
| السكن التقليدي | 7212 | 64.73 | 2158 | 7.63 | 1520 | 4.52 |
| بناء فوضوي | 477 | 4.28 | 1931 | 6.83 | 3619 | 10.74 |
| بناء غير مصرح به | 265 | 2.38 | 875 | 3.09 | 7875 | 2.60 |
| المجموع | 11141 | 100 | 28248 | 100 | 33567 | 100 |

**المصدر:** ديوان الترقية والتسيير العقاري

من خلال الجدولرقم (05) يتضح لنا التباين في التطور العددي لمختلف أنماط المساكن التي تتوزع كما يلي:

**السكن الجماعي :**

عرفت مدينة الجلفة عدة مشاريع سكنية في مجال السكن الجماعي ويمكن تقسيمها إلى فترتين متمايزتين الأولى متباطئة و الأخرى متسارعة تمتد الأولى بين 1977 إلى 1987 حيث بلغ عددها في نهاية هذه الفترة 1546 مسكن أي بنسبة 13.87% من إجمال السكن، وكان الهدف من هذه المشاريع إسكان أكبر عدد ممكن من السكان بفرض إدماجهم في الحياة المدنية و كان الهدف سياسيا أكثر منه حضريا، و يظهر ذلك من خلال المساكن الضيقة المفتقرة إلى الراحة، والمرحلة الثانية تمتد من 1987 إلى 2008 وبدورها تنقسم إلى

فترتين تمتد الفترة الأولى من 1987 إلى 1998 حيث عرفت هذه الفترة عدة مشاريع سكنية من أهمها المنطقة الحضرية السكنية الجديدة الشرقية ZHUN-EST حيث بلغ عدد المساكن بها 2278 مسكنا و المنطقة الثانية المتمثلة في المنطقة الغربية ZHUN-OUEST مشكلة من السكن الجماعي و الفردي حيث بلغ السكن الجماعي بها 745 مسكنا وبهذا وصلت الزيادة في هذه الفترة 3603 مسكنا و قد بلغ إجمالي هذا النوع في نهاية هذه الفترة 5149 مسكنا أي بنسبة 18.22% و فترة ثانية تمتد من 1998 إلى 2008 وقد عرفت هذه الفترة انطلاق عدة مشاريع سكنية منها ما تم انجازه ومنها ما هو في طور الانجاز، ومن أهم المشاريع التي تم انجازها حي الحدائق الذي يضمن 840 مسكنا وقد تم توزيعه على شكل مساكن اجتماعية وكذا حي الوئام .

وما يمز هذه الأحياء هو وجود نمط من الشقق يتماشى و طبيعة المنطقة بالإضافة إلى تهيئتها بطريقة عصرية و احتوائها على التجهيزات الضرورية وقد وصلت الزيادة في هذه الفترة 2149 مسكنا و منه بلغ عدد السكن الجماعي حتى سنة 2008 في المدينة 7298 مسكنا أي بنسبة 21.14 ، و تبقى نسبة السكن الجماعي ضعيفة إذا ما قورنت بالسكن الفردي ومن بين المشاريع التي هي في طور الانجاز حي الإطارات ( Lotissement des cadres) الذي يضم 591 مسكن.

**السكن الفردي :**

يظل الكن الفردي الطابع المميز لمدينة الجلفة و هذا ما يلاحظ في الجدول السابق حيث بلغ عدد المساكن الفردية 20255 مسكنا سنة 2008 أي بنسبة 60.34% من إجمالي السكن بالمدينة يتراوح عدد طوابقها بين (طابق و طابق 3) ، و نجد هذا النوع من المساكن يتركز في وسط المدينة و على أطرافها خاصة في الجهة الغربية ، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الزيادة في عدد القطع المعروضة للبيع سوى التابعة للاحتياطات العقارية للبلدية أو التابعة للقطاع الخاص ، ويرجع للساسة التي انتهجتها الدولة ابتداء من السنة 1975 للحد من أزمة السكن بأسلوب المناطق التجزئية ، ومن جهة أخرى تفضيل

سكان هذه المنطقة لهذا النوع من السكن و الجدول التالي يبين تطور عدد القطع الأرضية الموزعة في مدينة الجلفة و الموجهة لبناء المساكن الفردية.

**الجدول رقم 6:** تطور عدد القطع الأرضية الموزعة في مدينة الجلفة بين 1955-1979

| السنوات | 1979 | 1981 | 1984 | 1986 | 1990 | 1991 | 1992 | 1995 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | 306 | 481 | 883 | 1178 | 809 | 1031 | 1000 | 482 | 6251 |

**المصدر**: ديوان الترقية والتسير العقاري

من قراءتنا للجدول رقم (06) نلاحظ أن عدد القطع الأرضية الموزعة قد عرفت زيادة مستمرة إلى إن يصل إلى أكبر قيمة سنة 1986 ب 1178 قطعة ثم بدأ بالتناقص إلى أقل قيمة له سنة 1995 ب 482 قطعة و يفسر هذا على أنه ابتداء من سنة 1990 بعد صدور قانون 90-25 المتعلق بالتوجيهات العقارية و الذي يهدف إلى القضاء على الاحتكار التي تتمتع به البلديات منذ 1974 و حدد هذا القانون شروط بيع وشراء الأراضي و اشتراط المرور بالوكالات العقارية التي تؤمن كل الصفقات و التصفيات كما أن هذه الوكالات توجهت إلى تخصيص مساحات لبناء تعاونيات عقارية ذات طابع اجتماعي وذلك لتلبية الاحتياجات السكنية المتزايدة .

## السكن التقليدي :

يتميز هذا النمط من المساكن بشكله الهندسي البسيط و تمركزه خاصة في النسيج القديم و قد بلغ إجمالي هذا النمط 1520 مسكن سنة 2008 أي بنسبة 4.50% من مجموع المساكن، ومن خلال الجدول الخاص بالتطور العددي الأنماط السكان (1987/2008) نجد أن هذا النوع في تناقص من فترة إلى أخرى فقد كان يمثل نسبة 7.63 % في سنة 1989، و يضر هذا النقص على أنه تم إعادة بناء هذه المساكن وتحويلها إلى مساكن فردية بسبب هشاشتها ومن جهة أخرى لشكلها الهندسي القديم و هو على نوعين ، النوع المنظم و يتركز في حي الضاية و على طريق عين الشيح و هذا النمط

من المساكن يضم في الغالب مساحة داخلية تطل عليها نوافذ الغرف المحيطة بها أما النوع الثاني وهو السكن التقليدي الهش وهو سكن نوعا ما قديم إذا ما قورن بالنوع الأول وهو بناء متلاصق وذو أشكال غير منتظمة ولا يحتوي على فناء و نوافذه صغيرة.

**البناء الفوضوي :**

هي مساكن كما يشير إليها العنوان بناءات عشوائية مؤقتة تفتقر لأدنى التجهيزات الضرورية و التي بلغ عددها 3619 مسكنا سنة 2008 أي بنسبة 10.78% من مجموع المساكن و هي نسبة كبيرة تعكس خطورة هذا النمط على النسيج الحضري و الحياة الاجتماعية لسكانه ، وقد تضاعف عددها في فترة وجيزة حيث كان عددها 1931 مسكنا سنة 1998 ويضر هذا و حسب المصالح الإدارية لبلدية الجلفة أن الإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 1998 لم يدخل بعض الأحياء ذات البناء الفوضوي ضمن هذا النمط ، ومن جهة أخرى للهجرة الوافدة إلى المدينة بسبب الوضعية الأمنية التي عرفتها المنطقة في العشرية الأخيرة حيث أن أغلب سكان هذه الأحياء م مناطق التبعثر و من البلديات المجاورة للمدينة ، و حسب المعاينة المباشرة للمنطقة فقد سجل تواجد هذا النوع من المساكن على شكل سلسلة تمتد من الغرب إلى الشمال الشرقي للمدينة وتضم الأحياء التالية : حي الزريعة، BLOC40شعوة ، عيسى القايد ، الفصح ن بن سعيد، طريق بحبح، عين سرار، وللحد من خطورة هذا النمط على النسيج العمراني قامت مديرية التعمير بإشراف من بلديات والولاية بوضع برنامج إدماج بعض هذه الاحياء ضمن النسيج العمراني كحي عين سرار وحي الزريعة بتهيئته وربطه بالشبكات الأساسية حتى توفر سبل الراحة والاستقرار للسكان وبسبب المظهر السيئ الذي تعطيه هذه الأحياء تم بناء سكنات جماعية تحيط بهذه الاحياء خاصة عند مدخل المدينة من الجهة الشمالية .

**الشكل رقم 1:** توزيع أنماط السكن بمدينة الجلفة حسب إحصاء مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (2008)

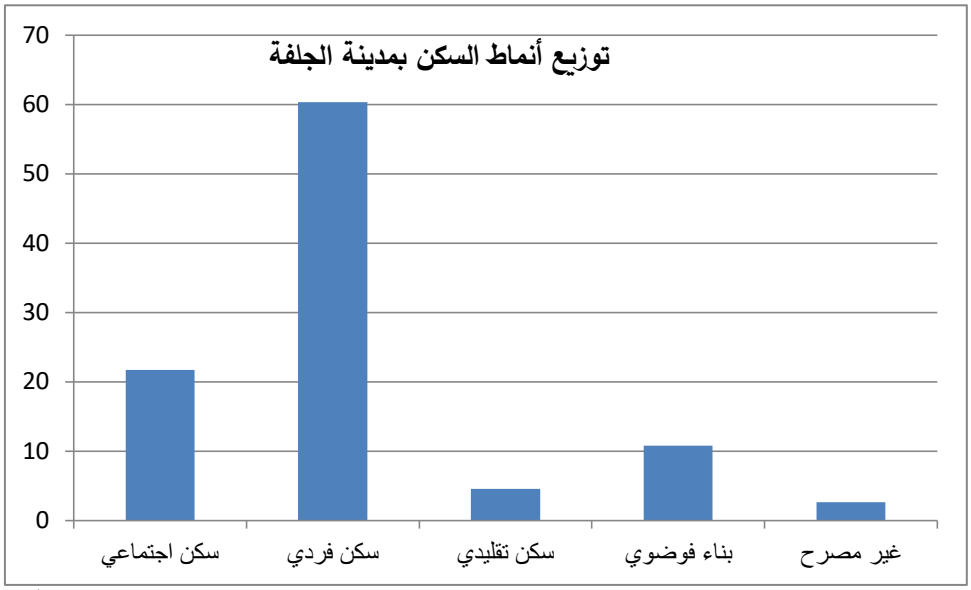


المصدر: عمل الطالب

**المشكلات الناجمة عن النمو و التوسع الحضريين:**

- اندحار السلوك و الانحلال الخلقي .
- تسرب الآفات الاجتماعية .
- تشكل مجتمع جديد غير موافق .
- انتشار البطالة.
- تشكل التجمعات القصديرية (أحياء زريعة وبن سعيد سابقا)
- البناء العشوائي و عدم احترام شروط التوسع و المخطط.

## 2/- تحليل النسيج العمراني :

تعتبر الوظيفة السكنية ، الوظيفية الأولية ، حيث تحتل الاستخدامات السكنية المرتبة الأولى بالنسبة لجميع الاستخدامات الأخرى متداخلة معها لدرجة أنه يصعب الفصل بين هذه الوظيفة و الوظائف الأخرى، خاصة عندما

نقترب من المركز حيث تكثر الوظائف وتتعدد الاستخدامات من سكن وتجارة وخدمات ".

### 2-1/- تطور الحظيرة السكنية :

عرف السكن في مدينة الجلفة تطورا عبر مراحل مختلفة تتغير نسبة الزيادة حسب الانجازات في كل مرحلة و نفس الشيء بالنسبة لمناطق التبعثر و الجدول الآتي يبين ذلك

**الجدول رقم 7:** تطور المساكن حسب المناطق لبلدية الجلفة

| السنوات | التجمع الحضري | | مناطق التبعثر/AS | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | عدد | % | عدد | % | عدد | % |
| **1977** | 6587 | 92.32 | 584 | 7.68 | 7171 | 100 |
| **1987** | 11141 | 93.52 | 772 | 6.48 | 11913 | 100 |
| **1998** | 28248 | 98.04 | 564 | 1.96 | 28812 | 100 |
| **2008** | 331567 | 97.43 | 884 | 2.57 | 332451 | 100 |

**المصدر:** الإحصاء العام للسكان والسكن لسنوات 2008/98/87/77 بديوان الترقية والتسيير العقاري لمدينة الجلفة

**الشكل رقم 2:** تطور عدد المساكن في بلدية الجلفة حسب المناطق

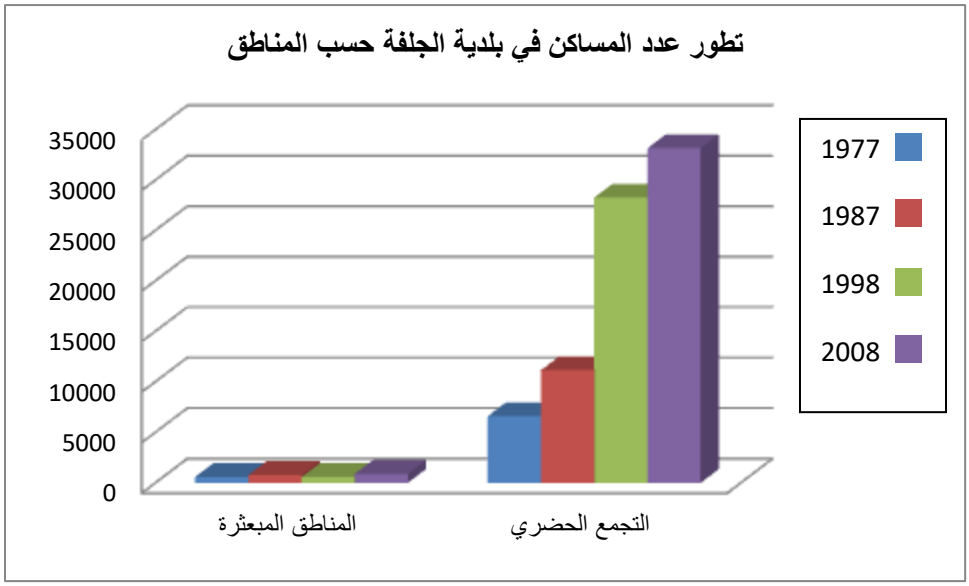


**المصدر:** عمل الطالب

من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور الحظيرة السكنية إلى الفترات التالية :

**الفترة ما بين (1966-1977):**

عرفت بلدية الجلفة تعميرا بطيئا في هذه الفترة، إذ بلغ عدد المساكن فيها 7135 أي بزيادة قدرها 3120 مسكنا من المجموع الكلي لها و هي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الزيادة السكنية ، وقد تركزت هذه الزيادة في التجمع الحضري الذي انتقل فيه عدد المساكن من 3680 مسكنا إلى 6587 مسكنا .

**الفترة ما بين (1977-1987):**

عرفت هذه الفترة تطورا سكنيا لا بأس به مقارنة بالفترة السابقة و هو بطيء مقارنة بالزيادة السكانية ، حيث قدرت هذه الزيادة ب 4778 مسكنا إلا أن هذه الزيادة تركزت في التجمع الحضري الذي انتقل فيه عدد المساكن من 6587 إلى 11141 مسكنا بزيادة قدرها 4554 مسكن أي بنسبة 95.37% من مجموع الزيادة في حين أن عدد المساكن في منطق التبعثر عرف زيادة طفيفة بزيادة قدرها 224 مسكنا أي بنسبة 4.63% و من أهم الانجازات التي عرفتها هذه الفترة تجزئة بوتريفيس و حي محمد شعباني .

**الفترة ما بين (1987-2008):**

في هذه الفترة عرف التجمع الحضري زيادة كبيرة إذا ما قورنت بالفترات السابقة فقد انتقل عدد المساكن من 11141 إلى 28248 مسكنا ، بزيادة قدرها 17107 مسكن أي بثلاث أضعاف من الفترة السابقة ، حيث بلغت نسبة الزيادة 101.25 % أما بالنسبة لمناطق التبعثر فقد عرفت نقصا في عدد المساكن حيث انخفض العدد من 772 إلى 564 مسكنا ، و يفسر هذا التحول بعدة عوامل من أهمها حالة الأمن التي عرفتها المنطقة في العشرية الأخيرة كما شهد التجمع الحضري في هذه الفترة عددا من المشاريع السكنية تجسدت على أرض الواقع في شكل بناءات فردية ضمن تجزئة حيث تم توزيع أكثر من 3403 قطعة أرضية ، و في شكل بناءات جماعية و نصف جماعية من أهمها حي 05 جويلية ، الواقع شرق المدينة الذي بلغ عدد المساكن به 2514 مسكنا ، وقد عرفت هذه الفترة نزوحا ريفيا أدى معه إلى استفحال ظاهرة البناء الفوضوي كما بلغ عدد المساكن في مدينة الجلفة سنة 2008، 33567 مسكن .

**مخطط رقم 1: الفترة مابين (1987-2008)**

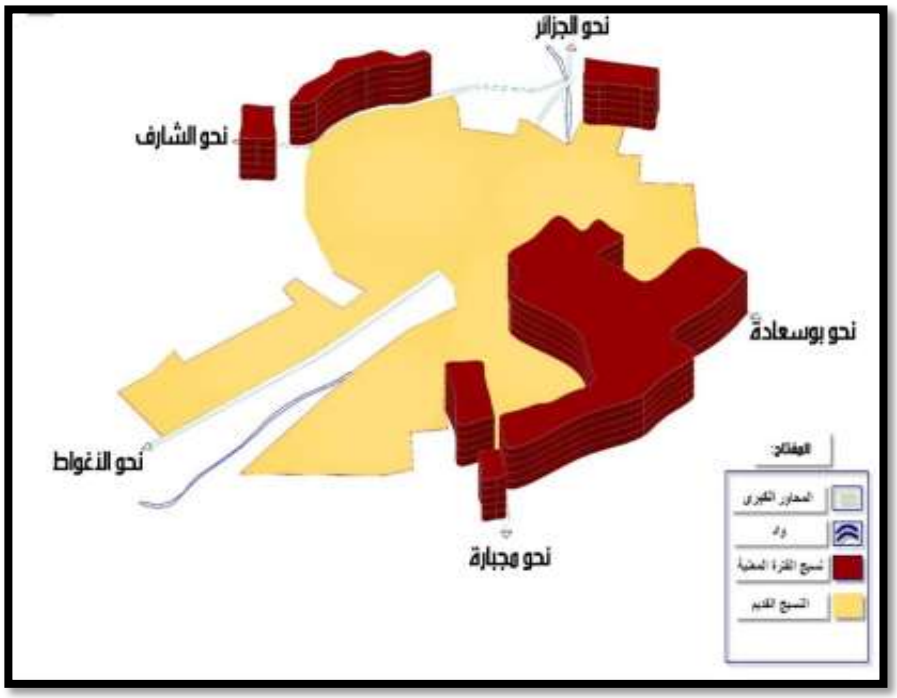


**المصدر**:إنجاز الطالب

**2-2/- درجة تجهيز المسكن :**

المقصود بالشبكات الموصلة بالمسكن شبكات الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب و شبكة تصريف المياه، و هي تؤدي دورا هاما في الحياة اليومية للسكان كما توفر الراحة والاستقرار و لمعرفة درجة تجهيز المساكن في المدينة الجلفة اعتمدنا على وثيقة المتجزئات الإحصاء سنة 1998

**الجدول رقم 8:** درجة تجهيز المسكن بالشبكات المختلفة

| / | عدد المساكن المشغولة | الماء | الكهرباء | شبكة تصريف المياه |
|---|---|---|---|---|
| **العدد** | 20839 | 16882 | 16793 | 18251 |
| **النسبة** | 100 | 81.01 | 80.58 | 87.60 |

**المصدر** : الإحصاء العام للسكن 2008+ دراسة ميدانية.

**شبكة المياه الصالحة للشرب :**

بلغ عدد المساكن الموصولة بشبكة المياه الصالحة للشرب 16882 مسكنا أي بنسبة 81.01 % من مجموع المساكن المشغولة و حسب وثيقة وضعية التجهيزات في مدينة الجلفة فان الاحياء التي تعاني من توصيل شبكة المياه الصالحة للشرب هي الأحياء ذات البناء الفوضوي.

**شبكة الكهرباء:**

فيما يخص عدد المساكن الموصلة بالكهرباء 16793 مسكنا أي نسبة 80.58% من مجموع المساكن المشغولة أي قرابة 20 % من المساكن غير موصولة بهاه الشبكة حيث اضطر سكانها لجلب الخيوط الكهربائية بطرق فوضوية وفي غالبيتها هي البناءات الفوضوية .

### 3.2.3 شبكة تصريف المياه :

فيما يخص عدد المساكن الموصلة بشبكة تصريف المياه فقدر ب 18251 مسكنا أي ما يعادل 87.60 % من إجمالي المساكن المشغولة في المدينة.

وباعتبار الشبكات المياه من الحاجيات الأولية والضرورية لأي مسكن فانه استنادا إلى المعطيات السابقة نستنتج إن هناك نقص في تجهيز المساكن عبر إحياء المدينة وخاصة في البناءات الفوضوية لهذا قامت مديرية التعمير كما جاء

معنا بالماج بعض الأحياء ذات البناء الفوضوي في النسيج العمراني بتهيئته وربطه بالشبكات الأساسية.

## 2-3/- الكثافة السكنية:

**الكثافة السكنية حسب القطاعات العمرانية :**

تعد الكثافة السكانية نتاجا للعلاقة بين المساحة و عدد المساكن الموجودة في الهكتار الواحد ، كما تمكننا من معرفة المناطق أو القطاعات الأكثر تعميرا و المتوسطة و الضعيفة و تختلف الكثافة السكنية في مدينة الجلفة من قطاع الآخر و من منطقة لأخرى ، فيتضح لنا أن الكثافة السكنية في مدينة لجلفة تتراوح قيمتها بين 50 مسكن / هكتار و أكثر من 200 مسكن/هكتار و عليه يمكن تقسيم هذا المجال إلى أربعة فئات كما هو موضح في الخارطة .

**كثافة سكنية ضعيفة :**

و هي المناطق التي يقل فيها عدد المساكن وتكون ذات مساحة كبيرة وجاء حصرها في مدينة الجلفة بأقل من 50 مسكن/هكتار و هي تحتل أكبر مساحة وتتواجد على أطراف المدينة و خاصة في المنطقة الزراعية و الصناعية في الجهة الجنوبية من المدينة .

**كثافة سكانية متوسطة:**

وهي المناطق التي يكون فيها عدد المساكن يتوازن مع المساحة المشغولة وجاء حصرها في مدينة الجلفة من 100-50 مسكن / هكتار و تتواجد غالبية هذه المناطق في الجهة الغربية حيث يكثر السكن الفردي .

**كثافة سكنية كبيرة :**

وهي المناطق التي يكون فيها عدد المساكن مرتفعة نوعا ما عن المساحة المشغولة، وجاء حصرها في مدينة الجلفة من 100-200- مسكن / هكتار و تتواجد خاصة في مركز المدينة و في الجهة الشمالية الشرقية .

**كثافة سكنية كبيرة جدا:**

وهي المنطقة التي يكون فيها عدد السكان مرتفعة جدا إذا ما قورن بالمساحة المشغولة و جاء حصرها في مدينة الجلفة بأكثر من 210 مسكن/هكتار وتوجد هذه المنطقة في مركز المدينة حيث تتركز التجهيزات و في الجهة الجنوبية الشرقية .

## 2-4/- معدل شغل المسكن :

وهو العالقة بين السكان وعدد المساكن في منطقة ما، كما يعبر عن مدى اكتظاظ المسكن بالأفراد ويعطينا فكرة عن حجم الأسرة ويمكن أن يكون مؤشر للمستوى المعيشي للشرة والمعرفة تطور معدل شغل المساكن في مدينة الجلفة، اعتمدنا على تعداد 1987 و1998 بالإضافة إلى إحصاء 2008 الذي تم الحصول عليه من قبل مديرية التعمير والبناء.

**الجدول رقم 5:** تطور معدل شغل المسكن في مدينة الجلفة

| السنوات | عدد السكان | عدد المساكن | معدل شغل المسكن | معدل شغل المسكن(≈) |
|---|---|---|---|---|
| **1987** | 83162 | 11141 | 7.46 | 7 |
| **1998** | 158644 | 28248 | 5.62 | 6 |
| **2008** | 311931 | 57235 | 5.45 | 5 |

**المصدر:** الإحصاء العام للسكان والسكن +87-98 مديرية التعمير والبناء

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن معدل شغل السكن في مدينة الجلفة قد عرف انخفاضا حيث قدر ب 7.46 فرد/ مسكن سنة 1987 و بقى يتراوح نفس العدد سنة 2008، ويفسر هذا الانخفاض يتضاعف عدد المساكن في العشرية الأخيرة ، وهو معدل مشجع حيث أنه أقل من المعدل المعمول به من طرف المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.NERU وهو 6 أفراد مسكن .

## 2-5/- معدل شغل الغرفة :

يعتبر نتاجا للعائقة بين السكان وعدد الغرفة وتختلف باختلاف أنماط المساكن، وبالنسبة لمدينة الجلفة فان معدل شغل الغرفة انخفض إلى 1.61 فرد /غرفة حسب إحصاء 2008، كما يتضح من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم 10:** تطور معدل شغل الغرفة للفترة (2008/1987)

| السنوات | عدد السكان | عدد | TOP | TOP (≈) |
|---|---|---|---|---|
| **1987** | 83162 | 34900 | 2.38 | 2 |
| **1998** | 158644 | 98084 | 1.61 | 2 |
| **2008** | 311931 | 123570 | 2.52 | 3 |

**المصدر** : الإحصاء العام للسكان و السكن 1987-1998

من خلال الجدول الاخير نلاحظ أن معدل شغل الغرفة عرف تحسنا في منطقة الدراسة، حيث ارتفع المعدل إلى 2.52 سنة 2008، وقد لوحظ انخفاضه من 238/ فرد / غرفة إلى 1.64 فرد غرفة بين سنتين 1987 و1998 وهو معيار مشجع حيث يقل على المعيار الذي يعتمده المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية (2فرد / غرفة).

من خلال دراسة معدل شغل المسكن و معدل شغل الغرفة يتبين للوهلة الأولى أن معدلات التي سجلت في مدينة الجلفة تقارب المقاييس والمعمول بها من قبل المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية إلا إن هذه المعدلات لا تعكس الحالة السكنية الحقيقية في المدينة ذلك لأن أكثر من 10% من جملة المساكن في المدينة هي بناءات فوضوية لا تخضع المقاييس المسكن الصحي و من جهة أخرى كثرة المساكن الفردية التي تضم عدد كبير من الغرف مما يغطي العجز في المساكن الأخرى .

## 2-6/- لوظيفة التجارية :

باستقرار السكان تنشأ التجارة و باستقرارها يستقطب السكان. مدينة الجلفة بحكم أنها عاصمة للولاية و موقعها الاستراتيجي اللي يتوسط الولاية و من جهة أخرى توسطها للتراب الوطني حيث تبعد عن العاصمة ب 300 كلم ، بالإضافة أنه يمر على المدينة طريقين وطنيين و هما الطريق رقم 1 و الطريق رقم 46 فهي إذا حلقة وصل بين الشمال والجنوب و بين الشرق والغرب ، و هذه الميزات الأساسية للمدينة تجعل من النشاط التجاري الطابع المميز المدينة الجلفة، هذا ما يفسر استغلالها لمجال واسع من المجال العمراني.

## 2-7/- الأسواق التجارية :

نجد أن مدينة الجلفة تحوي على أربع أسواق متنوعة تعرض بها السلع والمنتجات، فمنها اليومية كسوق وسط المدينة و سوق بوتريفيس و سوق بن جرمة و هي أسواق مغطاة تحوي على محلات تجارية تختص في بيع الخضر و الفواكه و كذا المواد الغذائية و اللحوم ملبية الحاجيات الآنية للسكان، وأسبوعية المتمثلة في سوق الجمعة، وبما إن هذا الأخير

يعتبر سوق أسبوعي فقط فقد استغلال مجاله المهيأ خلال أيام الأسبوع فكان يوم الجمعة سوق يخص سكان المدينة حيث تباع فيه الأمتعة و السلع القديمة ، وسوق الأحد تعرض به مختلف السلع و المنتجات للناس الجاهزة بالتجزئة والجملة، و سوق يوم الاثنين للمواشي حيث يتعدى نطاق إشعاعه حدود الولاية و هذا بهدف البحث عن مدا خيل ضريبية جديدة للبلدية من جهة، وخلق مناصب عمل من جهة أخرى.

## 2-8/- البيع بالتجزئة :

تحتوي المدينة على ألوان عديدة من التجارة بالتجزئة موزعة على مجال المدينة بشكل عشوائي و تتركز أساسا في مناطق الكثافة السكانية العالية أين يكون الطلب على مختلف السلع كبيرا و تقل كثافتها في المناطق السكانية

ذات التجمع السكني الضعيف.

## 2-9/- التجارة بالجملة :

إن من مميزات التجارة بالجملة لمدينة الجلفة تواجدها بشكل كثيف و في مناطق محددة ، حيث نجد انه هناك تنوعا كبيرا في الأنشطة التجارية الممارسة و نجد إن تجارة المواد الغذائية وتجارة الخضر و الفواكه تستحوذان على أكبر نسبة من مجموع التجارة بالجملة ثم تليها المنتجات الأخرى حسب احتياجات السكان، ومن خلال معاينتنا الميدانية

تجد أن هذا النوع من التجارة يتركز في وسط المدينة خاصة في شارع سيدي نائلو شارع الأمير عبد القادر. ومنه نستخلص بأن مدينة الجلفة تزخر بكل أنواع التجارات عددا و مساحة و تخصصا في نفس الوقت ، فهي تتوفر كل ما يحتاجه السكان القاطنين بها و حتى الخارجين عن نطاق حدودها، خاصة وأنها ترتكز على هيكل قاعدي هام جدا ألا و هو شبكة الطرق التي تربطها بمختلف المناطق سواء كانت القريبة أو البعيدة منها، و قد زاد رواج النشاط التجاري في المدينة في العشرية الأخيرة بسبب التحولات الاقتصادية التي

عرفتها البلدية حيت توقيف عدة وحدات صناعية أدى معه إلى تسريح عمالها فتوجه البعض منهم إلى النشاط التجاري.

## 3/- الخدمات في مدينة الجلفة:

### 3-1/- الخدمات الإدارية:

تقوم بها التجهيزات الإدارية و التي تلعب دورا في تسهيل الخدمات الإدارية للمواطن و هي تختلف و تترتب أهميتها ابتداء من البلدية إلى العاصمة ، و بما أن بلدية الجلفة هي عاصمة الولاية فهي تستحوذ على معظم التجهيزات و التي تتواجد كلها بالمدينة .

تشغل التجهيزات الإدارية في مدينة الجلفة حيزا واسعا من مجالها خاصة بوسط المدينة، حيث تتنوع بتعددها.

### 3-2/- الخدمات الصحية :

تعتبر الخدمات الصحية أحد مكونات المجال العمراني الأساسية، وذلك للدور الحساس والهام الذي تلعبه في خدمة السكان وبعد تواجدها ضروريا كممون عمراني يصعب الاستغناء عنه داخل النسيج الحضري، ومن خلال المعطيات المستفتاة من مديرية الصحة فلدينا على مستوى مدينة الجلفة مستشفى واحد يقع في حي شعباني، يحتوي على 320 سرير له العديد من التخصصات، ويغطي حاجات 236452 ساكن ينتشرون عبر أغلب بلديات ولاية الجلفة، كما أنها تحتوي على مجمعين صحيين يوجدان في عين الشيح وحي الفلاح، وكانت مراكز صحية موزعة على الأحياء التالية حي البرج وحي بوتريفيس وحي بن جرمة، وقاعة علاج تقع في حي 05 جويلية، بالإضافة إلى مصلحة المعوقين حركيا.

### 3-3/- الخدمات الاجتماعية :

تعتبر التجهيزات الثقافية من أهم المكونات الحضرية و ذلك بمختلف فروعها و لكننا نجد أن التجهيزات الثقافية قليلة في مدينة الجلفة مقارنة بحجم المدينة مركزان ثقافيان و سينما وأربع دور شباب)، أما التجهيزات الرياضية التي لا تقل أهمية عن سابقتها من حيث

بعث الروح التنافسية و الترفيهية ، فإن مدينة الجلفة تتوفر على منشآت رياضية معتبرة من أهمها المركب الرياضي الذي فاق إشعاعه الاستقطابي حدود البلدية ليصل إلى البلدياتالمجاورة .

أما التجهيزات الدينية فتتوفر المدينة على 33 مسجدا يتوزعون عبر مجال المدينة، كما أن هناك نقص كبير في مساحات اللعب و المساحات الخضراء.

**3-4/- الخدمات التعليمية**

فيما يخص الطوران الأول والثاني من التعليم الأساسي فتحتوي المدينة على 74 مدرسة بها 722 قسم ، معدل شغل القسم بهذا الطور (TOC=52) و هو مرتفع جدا إذا ما قورن بالمعدل الوطني المقدر ب 40 تلميذ / القسم ، أما فيما يخص الطور الثالث فهناك 23 مؤسسة ب 358 قسم وبمعدل شغل TOC=37 وهو متوسط. أما التعليم الثانوي فلدينا 09 ثانويات بالمهني ومعدل شغل القسم (41) TOC) وهو مرتفع إذا ما قورن بالمستوى السابق وهذا يجعلنا نقول بأن عدد الثانويات لا يتماشى مع العدد الكبير للمتوسطات بمعدل 09 متوسطات لكل ثانوية، أما المنشآت الجامعية فتحتوي المدينة على مركز جامعي ومعهد ووحدة جامعية تتبعها ثمانية إقامات جامعية اربعة لذكور وأربعة للإناث كما أننفوذ هذا النوع من التجهيزات يمتد عبر كامل تراب الولاية ويمتد إلى الولايات المجاورة .

كما يتواجد بالمدينة ثلاث مراكز للتكوين المهني، ومدرسة لصغار المكفوفين والصم البكم.

**3-5/- شبكة الطرق :**

تقع مدينة الجلفة في نقطة تقاطع أربع طرق، الطريق الوطني رقم (01) من الشمال إلى الجنوب و يعبر مركز المدينة ليربطها بالاغواط في الجنوب، الطريق الوطني رقم (46) ينطلق من مركز المدينة باتجاه مدينة بوسعادة (مسيلة ) في الشرق، الطريق الولائي رقم (189) باتجاه بلدية المجبارة في الجنوب الشرقي، و يمتد إلى بلدية مسعد .

كما تتوفر مدينة الجلفة على طرق أولية و ثانوية مهمة، وتوزيعها على مجال المدينة مبين في الخارطة

**الخريطة رقم 1: شبكة الطرق لمدينة الجلفة**

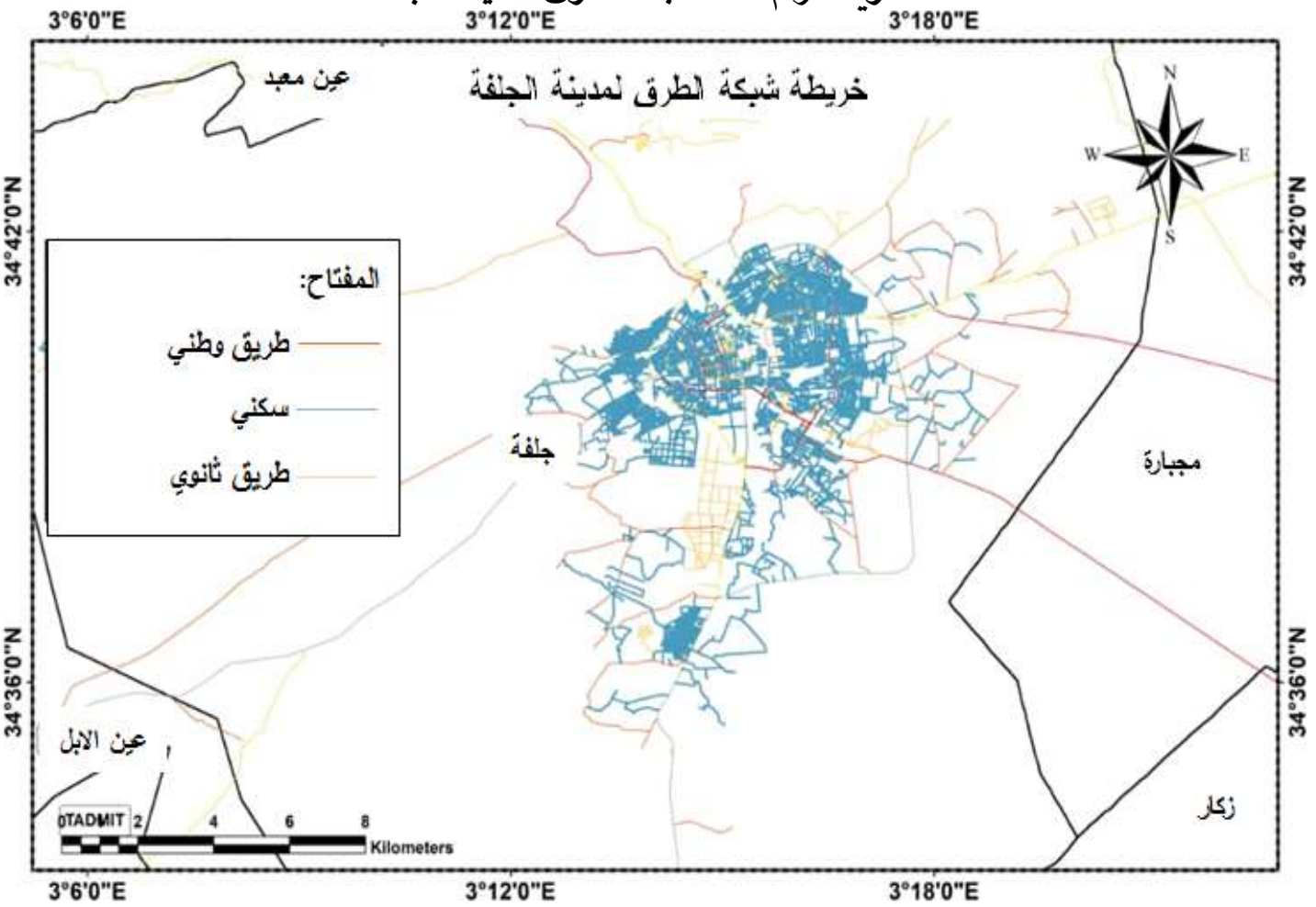


**المصدر**:إنجاز الطالب

## 4/- الهجرة الداخلية في ولاية الجلفة من وإلى بلدية الجلفة:

### 4-1/- الهجرة الوافدة نحو بلدية الجلفة من بلديات الولاية:

اعتمادا على معطيات الجداول الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء في الإصدار الخاص بالهجرة الداخلية في الجزائر والذي يتضمن نتائج حركة السكان في الجزائر بشكل عام ومعطيات الهجرة الخاصة بكل ولاية ومن أجل استخلاص واقع حركة السكان بولاية الجلفة سنقوم بتحليل الجداول الخاصة بولاية الجلفة الواردة بهذه الدراسة[1].

يمثل الجدول الآتي بيانات الهجرة الوافدة نحو بلدية الجلفة من بلديات الولاية والبالغ عددها 35 بلدية:

**جدول رقم (11):** الهجرة الوافدة نحو بلدية الجلفة من بلديات ولاية الجلفة

| الرقم | البلدية | عدد الوافدين (ن) | الرقم | البلدية | عدد الوافدين (ن) |
|---|---|---|---|---|---|
| **01** | المجبارة | 92 | 19 | حد الصحاري | 103 |
| **02** | القديد | 105 | 20 | قرنيني | 04 |
| **03** | حاسي بحبح | 577 | 21 | سلمانة | 17 |
| **04** | عين معبد | 111 | 22 | عيد الشهداء | 09 |
| **05** | سد الرحال | 41 | 23 | أم العظام | 00 |
| **06** | فيض البطمة | 244 | 24 | دار الشيوخ | 373 |
| **07** | البيرين | 60 | 25 | الشارف | 362 |
| **08** | بويرة الأحداب | 0 | 26 | بن يعقوب | 36 |
| **09** | زكار | 23 | 27 | الزعفران | 180 |
| **10** | الخميس | 01 | 28 | دلدول | 07 |
| **11** | سيدي بايزيد | 17 | 29 | عين الابل | 353 |
| **12** | مليليحة | 322 | 30 | عين وسارة | 285 |
| **13** | الإدريسية | 179 | 31 | بنهار | 01 |
| **14** | الدويس | 7 | 32 | حاسي فدول | 23 |
| **15** | حاسي العش | 18 | 33 | عمورة | 05 |
| **16** | مسعد | 630 | 34 | عين فقه | 22 |
| **17** | قطارة | 07 | 35 | تعظميت | 16 |
| **18** | سيدي العجال | 22 | **المجموع** | | **4252** |

**المصدر:** بلدية الجلفة 2021

[1] 0 اصدار خاص بالهجر الداخلية في الجزائر تحت رقم 2011/159

من خلال الجدول الذي يمثل الهجرة الوافدة نحو بلدية الجلفة من بلديات الولاية نلاحظ أن هناك تباين في النتائج حيث سجل أكبر عدد للوافدين نحو عاصمة الولاية من بلدية مسعد بـ 630 نسمة تليها بلدية حاسي بحبح بـ 577 ن.

فيما سجلت أعداد ضئيلة للوافدين من البلديات التالية : بنهار 01 نسمة ،قرنيني 04 نسمة، عمورة 05 نسمة.

فيما لم يسجل أي وافدين للجلفة من بلديتي بويرة الأحداب وأم العظام.

## 4-2/- الهجرة الخارجة من بلدية الجلفة نحو بلديات الولاية:

**جدول رقم (12):** الهجرة الخارجة من بلدية الجلفة نحو بلديات ولاية الجلفة

| الرقم | البلدية | عدد الوافدين (ن) | الرقم | البلدية | عدد الوافدين (ن) |
|---|---|---|---|---|---|
| **01** | المجبارة | 120 | 19 | حد الصحاري | 26 |
| **02** | القديد | 14 | 20 | قرنيني | 7 |
| **03** | حاسي بحبح | 169 | 21 | سلمانة | 3 |
| **04** | عين معبد | 623 | 22 | عيد الشهداء | 48 |
| **05** | سد الرحال | 0 | 23 | أم العظام | 1 |
| **06** | فيض البطمة | 192 | 24 | دار الشيوخ | 117 |
| **07** | البيرين | 4 | 25 | الشارف | 77 |
| **08** | بويرة الأحداب | 7 | 26 | بن يعقوب | 110 |
| **09** | زكار | 75 | 27 | الزعفران | 70 |
| **10** | الخميس | 0 | 28 | دلدول | 14 |
| **11** | سيدي بايزيد | 16 | 29 | عين الابل | 310 |
| **12** | مليليحة | 114 | 30 | عين وسارة | 94 |
| **13** | الإدريسية | 229 | 31 | بنهار | 17 |
| **14** | الدويس | 33 | 32 | حاسي فدول | 3 |
| **15** | حاسي العش | 42 | 33 | عمورة | 468 |
| **16** | مسعد | 177 | 34 | عين فقه | 11 |
| **17** | قطارة | 17 | 35 | تعظميت | 263 |
| **18** | سيدي العجال | 9 | **المجموع** | | **3486** |

**المصدر:** بلدية الجلفة 2021

تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (13) الهجرة الخارجية من بلدية الجلفة نحو بلديات الولاية حيث سجلنا تباينا في النتائج وسجل أكبر عدد للخارجين من بلدية الجلفة باتجاه بلدية عين معبد ب 623ن، تليها بلدية عمورة ب 468ن.

فيما سجلت أعداد ضئيلة للوافدين نحو البلديات التالية: أم العظام 01 نسمة، حاسي فدول03 نسمة، سلمانة 03 نسمة، البيرين 04 نسمة، فيما لم يسجل أي وافدين لبلديتي سد الرحال والخميس من بلدية الجلفة.

## 4-3/- صافي الهجرة لبلدية الجلفة:

**جدول رقم (13):** صافي الهجرة لبلدية الجلفة

| الهجرة الوافدة | الهجرة الخارجة | صافي الهجرة |
|---|---|---|
| **4252** | 3486 | 766+ |

**المصدر:** بلدية الجلفة 2021

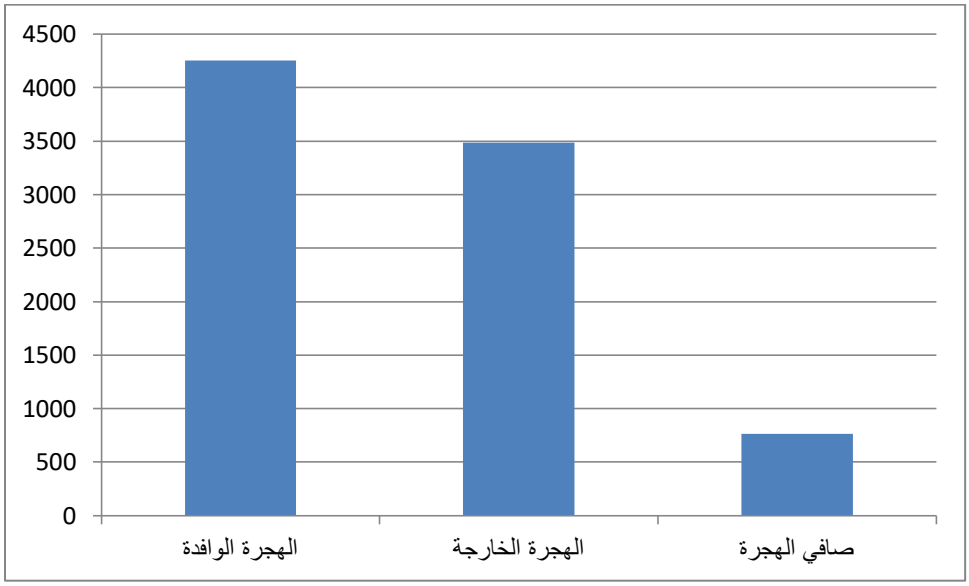


**الشكل رقم(03):** صافي الهجرة لولاية الجلفة

من خلال الجدول الذي يمثل صافي الهجرة الداخلية لولاية الجلفة نلاحظ أن عدد الوافدين إلى بلدية الجلفة والذين قدر عددهم بـ 4252 نسمة أكبر بكثير من عدد الخارجين والذين قدر عددهم بـ 3486 نسمة.

**الاستنتاج: نستنتج أن بلدية الجلفة جاذبة للسكان.**

## 5/- مخطط التوسع العمراني لمدينة الجلفة:

### 5-1/- نواة المدينة:

كانت الجلفة منطقة عبور من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوبأصبحت المدينة تأخذ أهمية بإنشاء التجهيزات ونموها بمحاذاة الطريق الرئيسيةباعتبارها خطا للنمو.

**مخطط رقم 2** :نواة المدينة

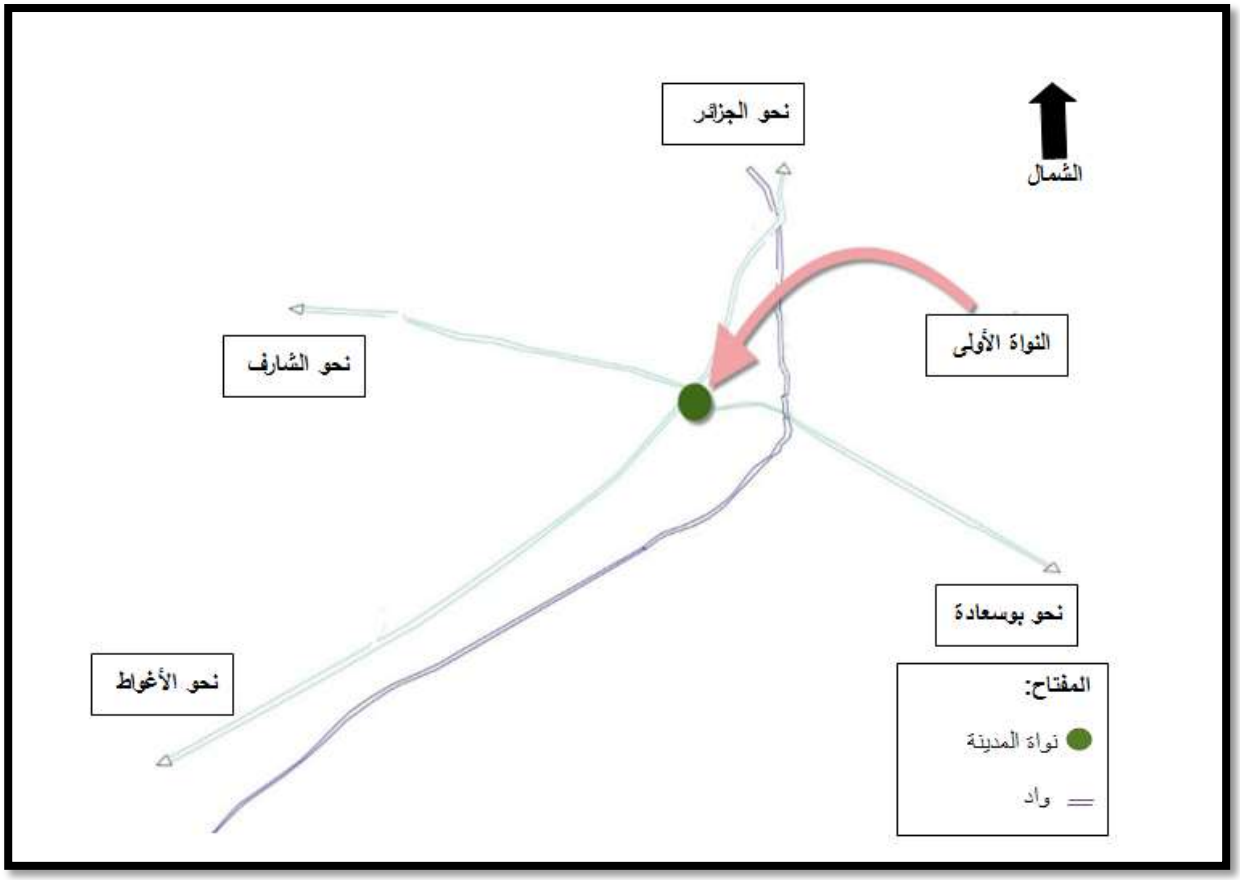


**المصدر**:إنجاز الطالب

## 5-2/- التوسع مدينة الجلفة حاليا:

التوسع العمراني العشوائي بمدينة الجلفة أثر على توسعها الغير المخطط والعشوائي أصبحت ظاهرة معقدة ومتنوعة تشكل تحدياً كبيراً للمجتمعات الحضرية، حيث تم إقامة المباني والبنى التحتية بطريقة تتجاوز الضوابط القانونية والتخطيطية المعمول بها.

حيث أن من المدخل الغربي (أي باتجاه بلدية الشارف) نتج عنه حي واد الحديد، وأحياء الزريعة وبن السعيد حيث هذه الأخيرة توغلت بالقطب الحضري هواري بومدين (بربيح) وتحسنت قليلا بالمقرانة مع السنين الماضية.

وأكثر بوؤرة التي أصبحت هاجس إلى يومنا هذا هي واد الحديد الذي أصبحت بقرية كما يعاني كذلك سكانها من مشكل انعدام قنوات الصرف الصحي كليا عن هاته القرية، مما جعلهم يقومون بتمرير قنواتهم مباشرة إلى الواد القريب من سكناتهم، وافتقارهم للآبار والمياه الصالحة للشرب ومما زاد من حرمان القرية و عزلتها اهتراء الطريق (افتقارهم لجميع متطلبات الحياة الكريمة)، وهذا المخطط يوضح موقع القرية بالنسبة للمدينة.

**صورة رقم 1:**صورة جوية لموقع واد الحديد بالنسبة للمدينة

**المصدر:**GoogleMaps + معالجة الطالب

أما من المدخل الجنوب الشرقي (مدخل باتجاه بلدية مجبارة) نتج عن التوسع العشوائي حي بنات بالأكحل والذي أصبح حاليا تحديا للسلطات المحلية لكثافته السكانية.

**مخطط رقم 3: مخطط توسع المدينة**

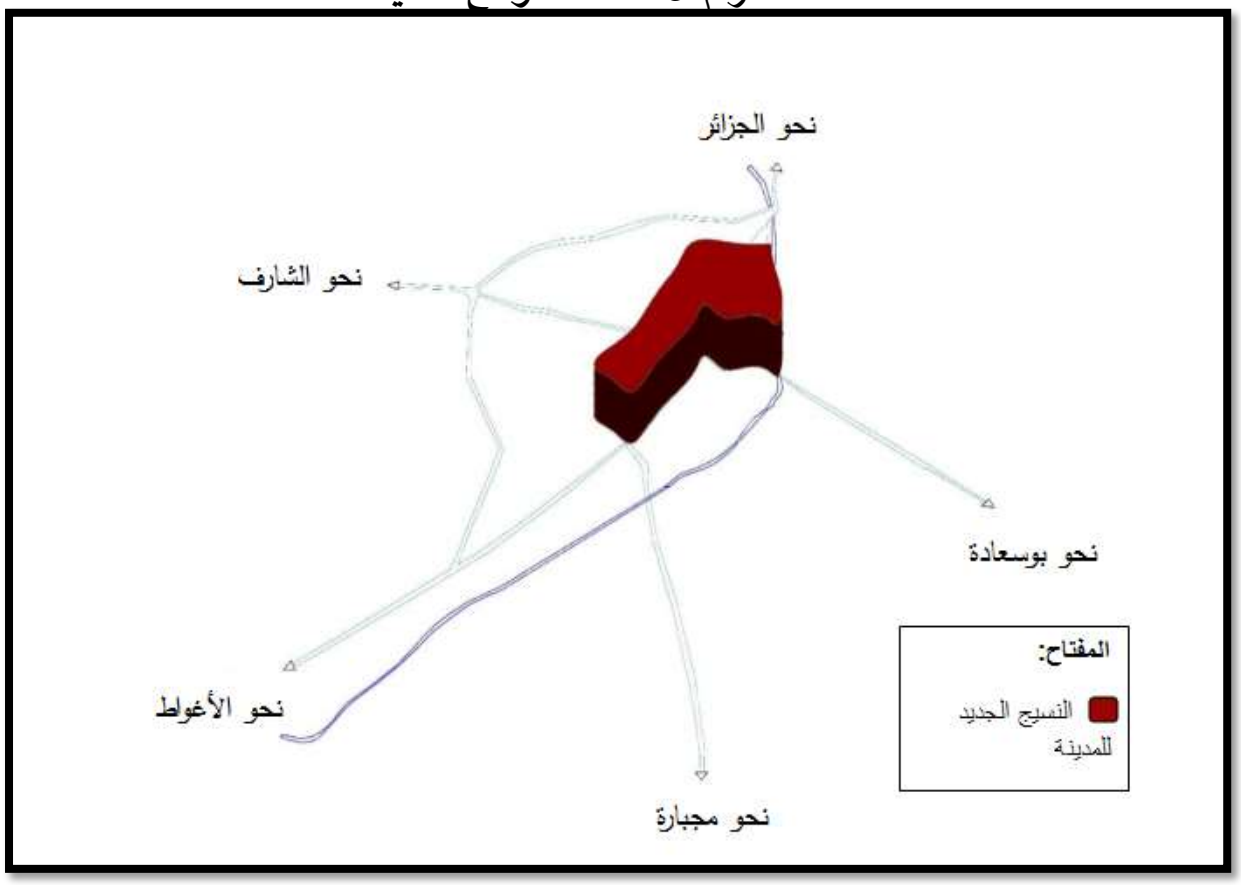


**المصدر**:إنجاز الطالب

**صورة رقم 2: صورة جوية لمدينة الجلفة**

**المصدر**:GoogleMaps + معالجة الطالب

## الخاتمة:

باستكمال دراستنا حول التوسع العمراني في مدينة الجلفة، نجد أن هناك اهتمامًا متزايدًا بتحديات التوسع والتهيئة العمرانية والمعمارية في ظل تزايد سكاني مستمر.

تشير الدراسة إلى أن هذا التوسع يعتبر تحديًا أساسيًا يتعلق بالتنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال تحليل العوامل المؤثرة في هذا التوسع وتقدير آثاره على جودة الحياة للسكان، يمكننا التعرف على الضرورة الملحة لتطوير سياسات واستراتيجيات شاملة لمواجهة هذه التحديات.

# الفصل الرابع

# تأثير الهجرة على الطابع العمراني
# واقتراحات تنظيم المجال لمدينة الجلفة

## مقدمة:

بعد الدراسة التحليلية للوضعية الراهنة للمجال الفيزيائي لمدينة الجلفة تكمنا من تشخيص أهم النقائص و المشاكل التي تعاني منها، والتي نحصرها في استهلاك المجال بصورة غير عقلانية وانتشار الأحياء الفوضوية،وكذلك نقص في بعض التجهيزات والوقوف على وضعيتها الحقيقية،في هذا الفصل نقوم بمعرفة ودراسة آثار الهدرة على الطابع العمراني والاقتراحات لتنظيم المجال والعقار بالمدينة.

## 1/- آثار الهجرة على الطابع العمرانيمدينة الجلفة:

1/- إنتاج أنسجة وقطاعات عمرانية غير واضحة المعالم والوظائف وغير مهيكلة طغت عليها الوظيفة السكنية تسئ للمنظور العمراني للمدينة كأحياء الزريعة وبنسعيد المحيطة المهشمة التزايد التسارع في وتيرة البناء الذاتي حيث يشكل الجزء الكبير للنسيج الحضري لمدينة الجلفة مشكال النسيج المحيطي لمركز المدينة مثل حي بن سعيد والقطب بربيح والذي ساهم بشكل كبير في استهلاك المجال

**صورة رقم 3: حي بنسعيد** **المصدر**: تصوير الطالب

2/- عدم تجانس المجال بسبب توقيع السكنات الجماعية بحي الزريعة مكان السكن الفوضوي الذي كان هناك سابقا بشكل نقطي وهذا ما تم ملاحظته على مستوى مخطط النسيج الحضري الموجود.

**صورة رقم 4: حي الزريعة** **المصدر**: تصوير الطالب

3/- تشوه المظهر الجمالي فيما يخص بعض واجهات المباني بالأحياء بنات بن الأكحل وبن سعيد، وغياب أثار إعادة التهيئة والصيانة.

**صورة رقم 5: حي بنات بالأكحل** **المصدر**: تصوير الطالب

4/- الضغط الكبير على مختلف التجهيزات والموارد المائية والوظائف المتواجدة بالمدينة بسبب النقص وإخلال التوازن بينها وبين الاحتياجات الحقيقية للسكان

5/- التشوه الحاصل بين مختلف وظائف النسيج الحضري.

6/- اكتساب المدينة لطابع القروية.

7/- انتشار البناء الفوضوي و القصديري : وهذا نوع من السكنات الفردية تتوسع بطريقة غير قانونية حيث يتركز الفوضاوي في مركز المدينة أي الزريعة وبنات بالأكحل

وفي جنوب المدينة أي في حي قرية أولاد عبد الله، ويتميز بكثافته العالية والبنية الحضرية الغير مهيكلة والتداخل في أنواع الشبكات خاصة الطرقات، كما يتميز بانعدام الهوية المعمارية وحالة البنايات فيه من جيدة إلى متوسطة، تتميز بقدم تاريخ وجودها بالإضافة إلى كثافتها الضعيفة وانعدام الشبكة الطرقية بها ما يعني انعدام هيكلتها والبنية حضرية لها

8/- توسع المباني وتشيدها بالقطب الحضري بربيح

9/- عدم التحكم في النمو السكاني والسكني الذي كان له دور كبير في تلوث المدينة وانتشار المفرغات الفوضوية.

## 2/- الحلول المقترحة لتنظيم المجال والعقار بالمدينة:

على حساب النسيج الحضري :ينبغي أن تخضع حركة التعمير في المستقبل لدراسة عميقة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية:

- ✓ احترام توجيهات مخططات التهيئة العمرانية و مخططات شغل الأراضيPOS لتجنب فوضى التعمير و الاستهلاك المفرط للعقار، وحماية الأراضي الزراعية ذات المردود العالي و في هذا الصدد أقدم بعض الاقتراحات الخاصة بالتوسع العمراني المستقبلي لمدينة الجلفة:

1/ التحكم في النمو السكاني :التقديرات السكانية التي تم إجراؤها بمنطقة الدراسة تعبر بوضوح على أن المنطقة وصلت الى درجة التشبع و ليس باستطاعتها استقبال أي زيادة غير طبيعية مستقبلية لذلك يجب على السلطات المحلية محاربة السكن غير الشرعي و وضع حد للنزوح الريفي و الهجرة نحو هذه المنطقة لينخفض معدل السكاني و حفاظا على المجال وعلى الإطار المعيشي للسكان من جهة أخرى.

2/- الحد من ظاهرة النزوح الريفي :للحد من ظاهرة النزوح الريفي يجب على السلطات المحلية العمل على تثبيت السكان في الريف و ذلك بتوفير مختلف التجهيزات العمومية و المرافق الرئيسية.

3/- محاولة خلق التوازن بين الأنماط السكنية من اجل استيعاب الاحتياجات

4/- القضاء على السكنات الفردية الفوضوية :أما بالنسبة للسكن الفردي الفوضوي فيجب الحرص على عدم الإنشاء مع تعريض صاحب البناية للمتابعة القضائية واقترح مايلي: تفعيل دور شرطة العمران و مفتشي التعمير للقيام بمهامهم على الوجه أكمل وممارسة الرقابة الفعالة للحد من انتشار البناء غير قانوني - . تطبيق القانون 04-05المؤرخ في 14 أوت 2004 م الذي جاء معدل ومتمم لقانون 29-90 ( المتعلق بالتهيئة العمرانية) في مجال تعزيز جهاز الرقابة و سلطة الردع. لذي تطرق بشكل واضح إلى:

- هدم البنايات غير المرخصة أو إجراء مطابقة لبعض البنايات أو أجزاء منها وفقا للمعايير المعمول بها في مجال البناء و التعمير.
- تحميل صاحب المخالفات نفقات التدخل5 .
- السهر على تطبيق القوانين التي تمنع استهلاك المجال بصورة غير عقلانية.
- إزالة البنايات القصديرية في مركز المدينة و استغلال أماكنها النجاز هياكل قاعدية أو سكنات جماعية تتميز بالعلو , مع الحفاظ على استعمال الطوابق الأرضية للمختلف الخدمات مثل : الإدارات والنشاط التجاري
- توجيه التوسع الحضري المستقبلي إلى مناطق غير منتجة.
- الاهتمام بالواجهات العمرانية وتهيئة الشوارع.
- تعزيز الإجراءات الخاصة بالوقاية من خطر الفيضان حسب ما نص عليه المخطط التوجيهي لتهيئة العمرانية وتحسيس السكان بخطر الفيضان وخطورة البناء على ضفافه لذلك يتوجب على السلطات إتباع التوصيات التي وردت في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير , و التي نذكر منها:

-رسم خريطة لتحديد المناطق المعرضة لخطر الفيضان، مع الحرص على عدم انجاز مشاريع فوقها

- انجاز قناة لحماية المدينة من خطر الفيضان

- حماية البيئة : يجب النهوض بهذا الجانب وذلك من خالل تحسين مراقبة ومكافحة التلوث (الفضلات المنزلية والتجارية)، وتعزيز دور البلدية في مجال المحافظة على نظافة المدينة وخلق مراكز للردم التقني وخلق مساحات خضراء داخل المدينة وتشجير الأرصفةلأنها تعمل على تقليل الضوضاء وتلطيف الجو وتوطين الصناعات بعيدا عن التجمعات السكنية.

تحسيس السكان بأهمية المدينة واكتسابها لطابع الحضري.

- خلق فرص عمل حقيقية ومتجددة لأبناء المناطق الريفية.
- توفير فرص إكمال الدراسات الجامعية والدراسات العليا بالمناطق الريفية.
- تسهيل نقل الموظفين باتجاه المدن وتحفيز عمليات الهجرة الداخلية العكسية باتجاه الريف.
- توفير الخدمات الصحية والخدمات الحكومية الأخرى في المناطق الريفية.
- توفير سبل الراحة والترفيه كالحدائق العامة والمنتزهات في المناطق الريفية .
- توفير تسويق للمنتجات الريفية والرقي بالصناعات المحلية في المناطق الريفية.
- الرقي بالعمل الاجتماعي في الريف من خلال توفير الأندية والجمعيات الرياضية والثقافية[1].

[1] د. محمد صبحي عبد الحكيم . دراسات في الجغرافيا العامة ص 168.

## الخاتمة:

بعد التعمق في فهم أسباب ارتفاع معدلات العمران في مدينة الجلفة، والتي تشمل جوانب قابلة للتحكم وأخرى تخضع لعوامل خارجة عن السيطرة، أصبح واضحًا تأثيرها السلبي على البنية الحضرية للمدينة، مما يتضح في الاستغلال المفرط للمساحات، والتوسع غير المنظم الذي أدى إلى انعدام التوازن في توزيع البنية التحتية.

واستجابة لهذه التحديات، تم اقتراح مجموعة من الحلول والتوصيات التي تهدف إلى وضع حد لهذه المشكلة وتحقيق نمط عمراني ينسجم مع السمات الفريدة للمنطقة.

# الخـــــــاتمة

## الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة إشكالية الهجرة الداخلية في ولاية الجلفة من مختلفة البلديات إلى بلدية الجلفة(بلدية الولاية)، ومدى أثر هذه الظاهرة في التوسع العمراني

وتسلط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ سياسات وإجراءات مناسبة لتوجيه هذا التوسع بشكل يضمن التنمية المستدامة وجودة الحياة الملائمة للسكان في المنطقة.تحليل هذه الظاهرة يسلط الضوء على دورها في عملية التوسع العمراني في مدينة الجلفة والتأثيرات السلبية والإيجابية التي قد تنجم عنها.

تجسيدًا لديناميات الديمغرافيا والاقتصاد، تظهر الهجرة كظاهرة تؤثر في التوسع العمراني بمختلف جوانبه، إذ تتغير التوزيعات السكانية والاقتصادية بفعلها.

ورغم تباين الأسباب والنتائج لهذه الظاهرة، فإن العشوائية في التوجهات والغياب عن التنظيم يظلان سمتين ملحوظتين.

يترتب عن هذه الظواهر عدم التوازن الإقليمي في التوزيع السكاني، حيث تتجه الهجرة نحو بعض المناطق على حساب أخرى، كما يُلاحظ أن ولاية الجلفة تعاني من زيادة الضغط السكاني نتيجة عوامل طبيعية واقتصادية.

تعزيزًا للحلول الممكنة، يُنصح بوضع خطط شاملة تأخذ في اعتبارها الظروف المحلية والاقتصادية والبشرية لكل منطقة، مع التركيز على تحفيز التنمية المتوازنة بين جميع البلديات. يشمل ذلك تطوير البنى التحتية، وتعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية للحد من الضغط السكاني. بالإضافة إلى ذلك، يُفترض أن تلعب المشاريع الاقتصادية والصناعية دورًا هامًا في توطين السكان وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية أو شبه الريفية، خصوصًا مع تطور وسائل الاتصال التي تجعل التواصل والتنمية ممكنة بشكل أكبر دون الحاجة لتجمعات سكانية كبيرة. توجد فرص كبيرة لاستفادة من هذه الاستثمارات في إطار التوطين والتنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار التوجيه والتوعية لسكان القرى بالتحديات والفرص المتاحة لهم.

## قائمة المراجع


- د. محمد صبحي عبد الحكيم، دراسات في الجغرافيا العامة.
- د. محمد عبد الرحمن الشربوني، جغرافية السكان، مكتبة أنجلو المصرية، 1972.
- الديوان الوطني للإحصاء، ت.ع.س.س 1998، الهجرة الداخلية للسكان مابين البلديات.
- سايح عزالدين، المختار في الجغرافيا.
- طكوك نزيهة، ظاهرة الهجرة والاستقطاب الحضري، مذكرة ماجستير.
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الجلفة 2009.
- منتدى سبلة عمان، بحث بعنوان الهجرة الداخلية... الخلل الديمغرافي، الأسباب والحلول، ص 2024/05/21.
- منتديات ستار تايمز أرشيف الطلبات والبحوث الدراسية، بحث بعنوان: الهجرة بتاريخ: 19/03/2011.
- وزارة التهيئة والاقليم، مجلة الجزائر غدا.

**الملخص**

تناولت المذكرة أهمية الهجرة والتوسع العمراني كظاهرتين مرتبطتين في التحولات الحضرية العالمية، حيث تعتبر الهجرة حركة السكان بحثًا عن فرص أفضل داخل المدينة أو بين مدن مختلفة، بينما يشير التوسع العمراني إلى زيادة حجم المدن وتطورها السريع.

تحدثت المذكرة عن كيفية تأثير الهجرة على مدينة الجلفة، حيث يعتبر التطور الحضري سببًا رئيسيًا في جذب السكان نحو المدينة بحثًا عن فرص العمل والحياة الأفضل. ومع ارتفاع عدد السكان، ينشأ الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة كالإسكان والمواصلات والصحة.

وبالرغم من الفرص التي توفرها الهجرة، إلا أنها تثير تحديات عدة في المدن مثل الازدحام وتلوث البيئة وانعدام الإسكان المناسب. لذا، تقترح المذكرة ضرورة وضع تخطيط عمراني محكم وتنظيم للهجرة يضمن الاستدامة البيئية وتحسين جودة الحياة في مدينة الجلفة، من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الحضرية.

## Résumi:

Le mémoire aborde l'importance de la migration et de l'expansion urbaine en tant que phénomènes liés dans les transformations urbaines mondiales. La migration est considérée comme le mouvement de population à la recherche de meilleures opportunités à l'intérieur d'une ville ou entre différentes villes, tandis que l'expansion urbaine désigne l'augmentation de la taille des villes et leur développement rapide.

Le mémoire examine l'impact de la migration sur la ville de Djelfa, où le développement urbain est un facteur majeur attirant les habitants à la recherche d'emplois et d'une meilleure qualité de vie. Avec l'augmentation de la population, cela exerce une pression sur les infrastructures et les services publics tels que le logement, les transports et la santé.

Malgré les opportunités offertes par la migration, elle pose plusieurs défis dans les villes tels que la congestion, la pollution environnementale et le manque de logements appropriés. Par conséquent, le mémoire propose la nécessité d'une planification urbaine rigoureuse et d'une régulation de la migration pour garantir la durabilité environnementale et améliorer la qualité de vie à Djelfa, en fournissant les infrastructures nécessaires et en renforçant les opportunités économiques et sociales dans la zone urbaine.

## Abstract

The paperdiscusses the importance of migration and urban expansion as interconnectedphenomena in global urban transformations. Migration isconsidered as the movement of people in search of betteropportunitieswithin a city or betweendifferentcities, whileurban expansion refers to the increase in the size of cities and theirrapiddevelopment.

The papertalks about the impact of migration on the city of Djelfa, whereurbandevelopmentis a major factor attractingresidents in search of jobs and a betterquality of life. With the increase in population, thereis pressure on infrastructure and public services such as housing, transportation, and health.

Despite the opportunitiesprovided by migration, it poses several challenges in citiessuch as congestion, environmental pollution, and lack of suitablehousing. Therefore, the papersuggests the need for rigorousurban planning and regulation of migration to ensureenvironmentalsustainability and improvequality of life in Djelfa by providingnecessary infrastructure and enhancingeconomic and social opportunities in the urban area.